

أثر الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة على جودة المراجعة: دليل
تطبيقي من الشركات المقيمة بالبورصة المصرية

دكتور/ محمد خميس جمعة خطاب زيتون

Dr/ Muhamd Khamis Gomaa Khatab Zaytoun

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

[E-mail addresses: Mohzaytoun@com.dmu.edu.eg](mailto:Mohzaytoun@com.dmu.edu.eg)

أثر الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة على جودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص:

استهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة وجودة المراجعة، وعلى وجه التحديد؛ اختبار ما إذا كان الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح أم لا. كما استهدف البحث أيضاً اختبار تأثير جودة شريك المراجعة على العلاقة السابقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٤م. وحتى ٢٠١٨م. وأوضحت النتائج ما يلي: أولاً وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح بدلالة نسبة ميلر؛ مما يعني بدوره أن الإفصاح عن شريك المراجعة يزيد من جودة المراجعة. وثانياً عدم وجود تأثير لجودة شريك المراجعة، بدلالة تخصصه الصناعي، على العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة. وثالثاً وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف زيادة الأرباح؛ مما يعني أن الشركات تكون أكثر احتمالاً لتحقيق مستوى منخفض من إدارة الأرباح التي تستهدف زيادة الربح في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة، وينعكس ذلك في ارتفاع جودة المراجعة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، عدم وجود تأثير للإفصاح عن شريك المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن شريك المراجعة، جودة المراجعة، جودة شريك المراجعة، إدارة الأرباح، التخصص الصناعي للمراجع.

The Effect of Audit Partner's Voluntary Disclosure on Audit Quality: An Empirical Evidence from Companies listed in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This research aims to study and examine the relationship between the audit partner's voluntary disclosure and the audit quality. In precise, to examine whether the audit partner's disclosure leads to lower level of earnings management. The research has also aimed for examining the impact of the audit partner quality on the aforementioned relationship, using a sample from the companies listed in the Egyptian Stock Exchange for the period starting from 2014 to 2018.

The results indicated that: (1) there is a statistically significant negative effect for the audit partner disclosure on the absolute value of earnings management proxied by Miller Ratio; which in turn means that the audit partner disclosure increases the audit quality. (2) There is no effect for the audit partner quality proxied by his industrial specialization on the relationship between audit partner disclosure and the audit quality. (3) There is a statistically significant negative effect for the audit partner disclosure on income-increasing earnings management; this implies that, firm's disclosing about audit partner, are more likely to have low level of income-increasing earnings management, which entails high audit quality. On the other hand, there is no effect for the audit partner disclosure on income-decreasing earnings management, which entails high audit quality.

Keywords: Audit Partner Disclosure, Audit Quality, Audit Partner Quality, Earnings Management, Auditor's Industrial Specialization.

أثر الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة على جودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد خميس جمعة خطاب زيتون^١

١- مقدمة:

يؤكد كل من مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB ومجلس الرقابة على أعمال مراجعي الشركات المقيدة بالبورصة PCAOB والاتحاد الأوروبي EU، على أهمية تلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصالح (EU 2006; PCAOB 2008; IAASB 2012). وعلى الرغم من التطورات الحالية لتحسين القيمة التواصلية والمعلوماتية لتقرير المراجعة، من خلال التعديلات التي قامت بها هذه الهيئات التنظيمية والتشريعية^٢، فإن تقرير المراجعة يظل جزءاً معقداً من المعلومات التي ليس من السهل على المستخدمين تقييمها (Humphrey et al. 2009; Asare and Wright 2012; Reid and Youngman 2017). ولذلك قام كل من IAASB و PCAOB و EU بصياغة أدوات تواصلية لتحسين مصداقية تقرير المراجعة (EU 2006; PCAOB 2007, 2008; IAASB 2016)، ويعد الإفصاح عن شريك المراجعة^٣ أحد الأدوات الواعدة^٤ لاستعادة مصداقية تقرير المراجعة^٥.

لقد أُلزم معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA (2015).700، بعنوان "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"^٦، منشآت المحاسبة والمراجعة بالإفصاح عن اسم شريك المراجعة في تقرير المراجعة

^١ مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة دمنهور

البريد الإلكتروني: Mohzaytoun@com.dmu.edu.eg

^٢ لمزيد من التفاصيل حول هذه التعديلات يمكن الرجوع إلى:

Bédard, J., Coram, P., Espahbodi, R., and Mock, T. J. 2016. Does Recent Academic Research Support Changes to Audit Reporting Standards?. *Accounting Horizons*, 30(2):255-275.

^٣ يستخدم الباحث مصطلح الإفصاح عن شريك المراجعة للإشارة إلى الإفصاح عن اسم شريك المراجعة أو توقيع شريك المراجعة في تقرير المراجعة.

^٤ فقد صرح رئيس مجلس إدارة PCAOB السابق James Doty بأن الإفصاح عن شريك المراجعة يمكن أن يستعيد ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في التقارير المالية بشكل عام، وفي مصداقية تقرير المراجعة بشكل خاص. فأحدى الطرق المهمة التي يمكن للمستثمرين من خلالها تقييم جودة المراجعة هي إدراك من قام بأداء عملية المراجعة، وذلك من خلال الإفصاح عن شريك المراجعة، نظراً لأن هذا الإفصاح يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين (PCAOB 2005, p.89).

^٥ تتطلب ست عشرة دولة من العشرين دولة الأكبر قيمة سوقية (٨٠%) في العالم، بما فيهم من سبع من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الإفصاح الإلزامي عن شريك المراجعة في تقرير المراجعة فعلياً (Cole 2014).

^٦ Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements

للشركات المقيدة، عن الفترة المنتهية في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٦م. 700.45. (ISA (2015). واعتمد PCAOB أيضاً في ديسمبر ٢٠١٥م. قواعد جديدة، القاعدة رقم ٣٢١١ بعنوان "تقرير المراجع عن المشاركين في عملية المراجعة المعينة"^٧. ووفقاً لها، لا ينبغي أن يقوم شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة ولكنه يجب عليه الإفصاح عن اسمه في تقرير المراجع عن المشاركين في عملية المراجعة، وذلك لجميع عمليات مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة، عن الفترات المنتهية في أو بعد ٣١ يناير ٢٠١٧م. (PCAOB 2015). وقد سبق EU كل من IAASB و PCAOB واعتمد في ٢٠٠٦ التوجيه EC/٢٠٠٦/٤٣ الذي يتطلب من الدول الأوروبية الأعضاء التوصية بتوقيع شريك المراجعة شخصياً على تقرير المراجعة. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن الإفصاح عن شريك المراجعة مطلباً في كل الدول الأعضاء بل كان يتم تقديمه في بعضها اختياريًا (EU 2006). وبالتالي؛ يمكن القول إن الإفصاح عن شريك المراجعة تم تحديده بشكل مبدئي كأداة لاستعادة مصداقية تقرير المراجعة، إلا أن الهيئات التنظيمية والتشريعية في الولايات المتحدة وأوروبا لم تتطلب بشكل إلزامي هذا الإفصاح في تقرير المراجعة، وذلك بخلاف الوضع دولياً الذي يتطلب الإفصاح الإلزامي.

ومن وجهة نظر IAASB و PCAOB و EU يمكن أن يحسن الإفصاح عن شريك المراجعة جودة المراجعة بطريقتين. أولهما؛ زيادة إدراك المراجع لقابليته للمساءلة أمام مستخدمي القوائم المالية، مما قد يدفعه إلى ممارسة قدر أكبر من العناية المهنية عند أداء عملية المراجعة. وثانيهما؛ زيادة مستوى الشفافية حول المسئول عن أداء عملية المراجعة، مما قد يوصل معلومات مفيدة للمستثمرين، والذي بدوره يوفر حافزاً إضافياً لمنشآت المحاسبة والمراجعة لتحسين جودة جميع شركاء المراجعة لديها (EU 2006; PCAOB 2008; IAASB 2012).

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية، يجد المتتبع لبيئة الممارسة المهنية المصرية توقف إصدار معايير مراجعة مهنية مصرية عند عام ٢٠٠٨م. ولم يحدث أي تطوير عليها منذ هذا التاريخ، وأن معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠) بعنوان "تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة" يتطلب توقيع تقرير المراجعة بالاسم الشخصي للمراجع، أو بإسم منشأة المحاسبة والمراجعة. وبالتالي؛ يمكن القول إن معايير المراجعة المصرية تركت أمر الإفصاح عن شريك المراجعة اختياريًا للمراجع.

واتساقاً مع ما قامت به الهيئات التنظيمية والتشريعية، ركزت البحوث المحاسبية (e.g., Carcello and Li 2013; Blay et al. 2014; Carcello and Santore 2015; Liu 2017; Cianci et al. 2017; Bell 2019; Brown et al. 2019; Blay et al. 2019; Dao et al. 2019; Deng et al. 2019; Abbott et al. 2019; Lee and Levine 2019; Doxey et al. 2019; Cunningham et al. 2019a,b) على الجانب الشخصي لمتطلبات الإفصاح عن شريك المراجعة، وتأثيره على جودة المراجعة. إلا أنها لم تحدد آثاراً متسقة للإفصاح على جودة المراجعة، وعلى العكس من ذلك، قدمت

نتائج مختلطة، فقد خلص البعض (Carcello and Li 2013; Carcello and Santore 2015; Liu 2017; Bell 2019; Brown et al. 2019; Blay et al. 2019; Dao et al. 2019) إلى أن متطلبات الإفصاح عن شريك المراجعة تؤثر إيجاباً على جودة المراجعة، من خلال التخفيض المعنوي في الاستحقاقات الاختيارية، والانخفاض المعنوي في ميول الإدارة لتحقيق الأرباح المستهدفة، وارتفاع معدل إصدار التقارير المتحفظة، وزيادة معلوماتية الأرباح، واحتمال اكتشاف أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية. وعلى الجانب الآخر، خلص البعض (Cianci et al. 2017; Deng et al. 2019; Abbott et al. 2019; Lee and Levine 2019) إلى أن متطلبات الإفصاح عن شريك المراجعة تؤثر سلباً على جودة المراجعة، وأن شريك المراجعة يوفر أحكاماً أكثر شدة وانتهازية وأقل تحفظاً بعد الإفصاح عن اسمه. علاوة على ذلك، فقد توصل البعض (Blay et al. 2014; Doxey et al. 2019; Cunningham et al. 2012, 2019a,b) إلى عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة.

وبناء على ما سبق؛ يمكن القول إن الهيئات التنظيمية والتشريعية تعتقد أن الإفصاح عن شريك المراجعة يحسن من القابلية لمساءلة المراجع، ويحسن من شفافية عملية المراجعة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة. إلا أن البحث المحاسبي يقدم نتائج غير واضحة بشأن العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة. مما يؤكد على الحاجة إلى مزيد من البحث في هذا المجال. ولذلك يسعى البحث الحالي لإيجاد دليل عملي على تأثير الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة، وتفسير هذه العلاقة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

٢- مشكلة البحث:

بذل كل من IAASB و PCAOB و EU جهوداً كبيرة لاستعادة مصداقية ومعلوماتية ودقة واستقلال تقرير المراجعة من خلال متطلب الإفصاح عن اسم شريك المراجعة و/أو توقيع شريك المراجعة على تقرير المراجعة. ويرى أنصار هذا المتطلب أن هذا الإفصاح سيزيد من شفافية تقرير المراجعة، والقابلية لمساءلة شريك المراجعة، بالإضافة إلى ذلك، تخفيض عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة المراجعة وحماية المستثمرين، وبالتالي؛ زيادة القدرة التنافسية وكفاءة الأسواق (e.g., Bailey et al. 2010; PCAOB; 2011; 2013; 2015; Carcello and Santore 2015; Reid and Youngman 2017; Brown et al. 2019; Dao et al. 2019; Cunningham et al. 2012, 2019a,b).

ومن ناحية أخرى، يرى معارضو هذا المتطلب أن شريك المراجعة مسئول بالفعل عن عملية المراجعة، وأن الإفصاح عن الشريك بنقل تقرير المراجعة قد يؤثر على إدراك المستخدمين للمسئولية، من خلال توجيه تركيزهم نحو المسئولية الفردية لشريك المراجعة، على الرغم من أن عملية المراجعة هي نتاج جهد فريق المراجعة ككل. علاوة على ذلك، قد يتم أداء اختبارات مراجعة أكثر من اللازم،

وبالتالي؛ تتخفف كفاءة المراجعة، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف غير الضرورية للمراجعة (Bailey et al. 2010; King et al. 2012; PCAOB 2013). ناهيك عن أن متطلب الإفصاح عن شريك المراجعة يحث المستثمرين على تقليل الجهد الإدراكي أثناء تشغيل المعلومات من خلال الاعتماد أكثر على خصائص المراجع بدلاً من رسالته المقدمة في تقريره. ويثير ما سبق أسئلة عديدة عن تكاليف ومنافع الإفصاح عن شريك المراجعة، وتمثل الإجابة عليها جوهر مشكلة هذا البحث، وهي: هل يؤثر الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة، مقياساً بإدارة الأرباح؟ وهل يختلف هذا التأثير، إن وجد، عند قياس جودة المراجعة بدلالة مقاييس مختلفة لإدارة الأرباح؟ وهل تؤثر جودة شريك المراجعة على معنوية واتجاه العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة؟

٣- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إيجاد دليل عملي على مدى وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة وجودة المراجعة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية، مقياساً بدلالة إدارة الأرباح، وأثر جودة شريك المراجعة، كمتغير وسيط تفاعلي، على قوة واتجاه هذه العلاقة. وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٤م. وحتى ٢٠١٨م.

٤- أهمية ودوافع البحث:

يستمد هذا البحث أهميته أكاديمياً وعملياً من خلال سعيه لدراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة وجودة المراجعة، مقياساً بدلالة إدارة الأرباح. ويعد ذلك مجالاً جدير بالتحقق في بيئة الممارسة المهنية المصرية لسببين: أولهما؛ انخفاض مخاطر التقاضي في البيئة المصرية مقارنة بالدول أخرى، فعند إجراء مقارنة مع منشآت المحاسبة والمراجعة في الدول الأعلى مخاطر تقاضي (على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية)، فإن منشآت المحاسبة والمراجعة في البيئة المصرية تبذل جهوداً محدودة للحفاظ على خدمة مراجعة عالية الجودة، كاستجابة لمخاطر التقاضي المنخفضة. وبالتالي؛ يتوقع أن يتزايد بشكل أكبر أثر الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة في البيئة المصرية. ثانيهما؛ أوضح PCAOB أنه داخل نفس منشأة المحاسبة والمراجعة، وفي ظل وجود أنظمة رقابة الجودة، تختلف جودة كل مهمة مراجعة فردية باختلاف شريك المراجعة (PCAOB 2011)، وخلص البعض (Knechel et al. 2015; Gul et al. 2013) أيضاً إلى وجود علاقة منتظمة بين جودة تقارير المراجعة وخصائص المراجع الفردية. وبالتالي؛ فإن مسألة ما إذا كانت جودة المراجعة تختلف خلال عمليات المراجعة في ظل الإفصاح عن شريك المراجعة تعد أمراً مهماً وجديرًا بالدراسة.

ومن أهم دوافع البحث أن التحقق من آثار الإفصاح عن شريك المراجعة يعتبر مفيداً لكل من؛ الهيئات التنظيمية والتشريعية، حيث يمكنهم من معرفة ما إذا كانت الآثار الفعلية للمطالبة بالإفصاح كما هو متوقع لها أم لا. وكذا المستثمرين، لأنه قد يقلل من تكاليف الحصول على المعلومات لاتخاذ القرارات. وأخيراً لجان المراجعة بهدف اتخاذ قرارات أفضل عند تعيين المراجعين. ويساهم البحث الحالي في التمييز بين جانبين من جوانب جودة المراجعة، هما؛ جودة المراجعة في الظاهر Audit Quality in Appearance وجودة المراجعة في الحقيقة Audit Quality in Fact. وتتعلق الأولى بإدراك المستخدمين لجودة المراجعة. بينما تتعلق الثانية بجودة المراجعة الفعلية، ولكنها غير قابلة للملاحظة، لذلك تم قياسها بدلالة إدارة الأرباح. وذلك بهدف دراسة أثر الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة الحقيقية.

٥- حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن اسم شريك المراجعة وجودة المراجعة، مقاسة بدلالة إدارة الأرباح. ولهذا يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة خصائص شريك المراجعة، مثل عمره، وتعليمه، وحوافزه، ومدخل المراجعة الذي يستخدمه. وبالتالي لن يتم التعرض لآثار هذه الخصائص على جودة المراجعة إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث. كما يخرج عن اهتمام هذا البحث دراسة أثر الروابط الاجتماعية بين شريك المراجعة وعميله أو لجنة المراجعة. كذلك ركز البحث بصدد قياس جودة المراجعة في الحقيقة، على المقاييس التي استخدمتها غالبية البحوث المحاسبية في مجال الربط بينها وبين الإفصاح عن شريك المراجعة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث باقي نماذج القياس الأخرى القابلة للاستخدام في المزيد من البحوث المستقبلية في هذا المجال. وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٦- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث، وفي ضوء حدوده، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

١/٦- شريك المراجعة: المفهوم، ومشاكل الوكالة.

٢/٦- الإفصاح عن شريك المراجعة من منظور الإصدارات المهنية.

٣/٦- إيجابيات وسلبيات الإفصاح عن شريك المراجعة.

٤/٦- تحليل العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة واشتقاق فرضي البحث.

٥/٦- الدراسة التطبيقية.

٦/٦- خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ - شريك المراجعة: المفهوم، ومشاكل الوكالة

اتفق معيار المراجعة المصري رقم (٢٢٠) بعنوان "مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية" مع معيار المراجعة الدولي رقم (٢٢٠) بعنوان "رقابة الجودة على مراجعة القوائم المالية"^٨ على أن شريك المراجعة شخص ينتمي لمنشأة المحاسبة والمراجعة يكون مسئول عن عملية المراجعة وأدائها، وعن تقرير المراجعة الذي يصدر من خلال المنشأة، ويكتسب سلطته المناسبة - إذا تطلب الأمر - من جهة تنظيمية أو قانونية أو مهنية (ISA (2018). 220.7.A). وأضاف المعيار أن شريك المراجعة يتحمل مسئولية جودة المراجعة العامة عن كل عملية مراجعة يكلف بها (ISA (2018). 220.8).

وتعد الشراكة Partnership شكلاً تنظيمياً سائداً في منشآت المحاسبة والمراجعة في جميع أنحاء العالم. ويشير البحث المحاسبي (Causholli and Knechel 2012; Lennox and Wu 2018) إلى أن منشآت المحاسبة والمراجعة يتم تنظيمها على أنها شركات بدلاً من شركات Companies، لأن رأس المال البشري يعد العامل الرئيسي الذي يؤثر في جودة الخدمات التي تقدمها، علاوة على أن العملاء لا يمكنهم ملاحظة ومتابعة جودة الخدمات التي يتلقونها بشكل تام. وتدفع هذه الشراكة منشآت المحاسبة والمراجعة إلى العمل على انتقاء رأس مال بشري عالي الجودة، والحفاظ عليه.

وتختلف الشراكات عن الشركات في عدة أوجه. الأكثر أهمية منها، أن شركاء المراجعة يكونون ملاكاً يشاركون في أرباح منشأة المحاسبة والمراجعة، وفي ذات الوقت، يكونون وكلاء يحققون الأرباح لصالح منشأة المحاسبة والمراجعة (Huddart and Liang 2003; 2005). وذلك على العكس من الشركات، حيث يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، لأن مالك الشركة لا يعمل عادة داخل الشركة. وبناء على ذلك، فإن مشاكل الوكالة تختلف في الشراكات عن الشركات. فقد تخضع

^٨ في ديسمبر ٢٠١٨م. وافق IAASB على تقديم تعديلات مقترحة على معايير رقابة الجودة Quality Control لتصبح معايير إدارة الجودة Quality Management لمنشآت المحاسبة والمراجعة وفريق المراجعة. وستقوم هذه التعديلات بتغيير كيفية إدارة منشآت المحاسبة والمراجعة للجودة. وستتطلب، على الأرجح، بذل مزيد من الجهد لمعظم منشآت المحاسبة والمراجعة، ويمكن أن تؤثر أيضاً على الهياكل التنظيمية لمنشآت المحاسبة والمراجعة وعملياتها، وستتطلب التعديلات أيضاً قيادة أكبر من شريك المراجعة في إدارة وتحقيق مهام المراجعة. وتتمثل التغييرات الأساسية المقترحة في؛ (١) تقديم مدخل استباقي قائم على المخاطر New Proactive Risk-Based Approach لنظم منشآت المحاسبة والمراجعة في إدارة الجودة (٢) تحديث المعايير لتواكب بيئة متطورة ومعقدة بشكل متزايد، بما في ذلك مواجهة تأثير التكنولوجيا والشبكات، واستخدام موفري الخدمات الخارجيين (٣) زيادة مسئوليات وقابلية مساهلة قيادة منشأة المحاسبة والمراجعة، وتحسين حوكمتها (٤) متابعة أكثر صرامة لنظم إدارة الجودة ومعالجة أوجه القصور المهني (٥) تعزيز مسئولية شريك المراجعة عن قيادة مهمة المراجعة وجودة المراجعة (٦) مواجهة اختبارات فاحص جودة المهمة، بما في ذلك اختيار وتوثيق وأداء المهمة.

الشراكات إلى مشاكل أخلاقية، على سبيل المثال، التهرب Shirking أو قلة الجهد المبذول، نظرًا لأن كل شريك مراجعة يتحمل التكاليف الكاملة لجهوده، ولكنه يجني فقط 1/ن من منافع منشأة المحاسبة والمراجعة التي تتكون من عدد (ن) من الشركاء (Lennox and Wu 2018). وبعبارة أخرى، يتحمل الشريك المكلف بعملية المراجعة تكلفة الجهد المبذول، ولكن يستفيد جميع الشركاء في منشأة المحاسبة والمراجعة من منافع الجهد المبذول (والتي قد تتمثل في انخفاض مخاطر التقاضي، ومخاطر فقدان السمعة).

ونظرًا لأنه لا يمكن ملاحظة جهد أحد الشركاء بشكل كامل، لذلك فإن الشريك الفرد لا يستوعب بشكل تام العوامل الخارجية السلبية التي يفرضها نقص الجهد على الشركاء الآخرين (Huddart and Liang 2003; 2005). ويمكن أن يأخذ التهرب عدة طرق، على سبيل المثال، قد لا يكون الشريك نشطًا في البحث عن أعمال مراجعة جديدة، أو تحصيل أتعاب المراجعة، أو تدريب الموظفين. ويمكن أن يتضمن التهرب أيضًا الإهمال المهني، أو التوافق أكثر مما ينبغي مع تفضيلات العملاء، فيما يتعلق بالتقارير المالية التي تتضمن سلوكًا انتهازيًا (Huddart and Liang 2005; Lennox and Wu 2018). لذلك يمكن أن يؤدي نقص الجهد المبذول من جانب أحد الشركاء في الشراكة ككل إلى تكبد خسائر تقاضي وفقدان السمعة.

وإلى جانب مشاكل التهرب، تتصف الشراكات بمشاكل وكالة أخرى، على سبيل المثال، الاستيلاء Grabbing والمغادرة Leaving (Lennox and Wu 2018). وتحدث مشكلة الاستيلاء عندما يطلب شريك المراجعة نصيبًا أكبر من الأرباح، عن طريق التهديد بمغادرة منشأة المحاسبة والمراجعة. وتعد مشكلة الاستيلاء مكلفة بالنسبة لبقية أعضاء الشراكة؛ لأنها تؤدي إلى تحصيل الشريك أكثر من المستحق له بموجب اتفاقية توزيع الأرباح. ومن جانب آخر، تحدث مشكلة المغادرة عندما يغادر الشريك منشأة المحاسبة والمراجعة ويأخذ العملاء معه من المنشأة. وقد تتضمن العديد من الشراكات شروطًا غير تنافسية في عقود التوظيف للتخفيف من هذه المشكلة (Levin and Tadelis 2005).

ويمكن القول إن مشاكل الوكالة هذه تعني أنه من المصلحة الجماعية للشراكة أن يتم تصميم نظام حوكمة داخلية يحافظ على رأسمال بشري ذو قيمة، ويحفز الشركاء على توفير مستوى الجهد والجودة الذي تتطلبه منشأة المحاسبة والمراجعة. وقد تستخدم الشراكات عقود توزيع الأرباح لتحفيز الشركاء والاحتفاظ بهم، وتعد طريقتنا حصة متساوية من الأرباح، وحصة من الأرباح بناء على الأداء هما المدخلين المناسبين لتوزيع الأرباح على الشركاء.

٢/٦- الإفصاح عن شريك المراجعة من منظور الإصدارات المهنية

شهدت السنوات الأخيرة اهتمام الهيئات التنظيمية والتشريعية بشريك المراجعة. فعلى المستوى الدولي، قام IAASB في يناير ٢٠١٥م. بتعديل معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ بعنوان "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، وأصبح يتطلب الإفصاح عن اسم شريك المراجعة في تقرير المراجعة^٩ ISA (2015).700.45. على أن يكون الإفصاح في تقارير مراجعة القوائم المالية عن الفترات المنتهية في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٦م. وقد تضمنت دعوة التعليق على هذه التعديلات المقترحة التي أصدرها IAASB عام ٢٠١٢م. سؤالاً (من ضمن اثني عشر سؤالاً) حول ما إذا كان يجب الإفصاح عن شريك المراجعة في تقرير المراجعة أم لا (IAASB 2012.8)، وتلقى IAASB مائة وخمسة وستون ردًا، منها مائة وعشرون ردًا أعلنوا موقفًا بشأن سؤال الإفصاح عن الشريك، ومنهم سبعون في المائة (٧٠٪) أيدوا الإفصاح (IAASB 2013).

وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر PCAOB في ٢٨ يوليو ٢٠٠٩ الإصدار المفاهيمي رقم ٢٠٠٩-٠٠٥ بعنوان "مطالبة شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة" وتطلب هذا الإصدار أن يقوم شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة استكمالاً لتوقيع منشأة المحاسبة والمراجعة (PCAOB 2009). وأوضح PCAOB أن الإفصاح عن شريك المراجعة سيؤدي إلى زيادة شفافية عملية المراجعة، والقابلية لمساءلة شريك المراجعة. وبالرغم من ذلك، يجب ألا يفرض هذا الإفصاح على شريك المراجعة واجبات أو التزامات أو مسؤوليات أكبر من الواجبات والالتزامات والمسؤوليات المحددة عليه كعضو في منشأة المحاسبة والمراجعة، نتيجة قيامه بالتوقيع على تقرير المراجعة (PCAOB 2009; Cunningham et al. 2019a,b).

وقد تلقى PCAOB على هذا الإصدار (٢٣) خطاب تعليق بوجهات نظر مختلفة بشكل جوهري (Cunningham et al. 2019b)، فقد قام ١٧ خطاب بتمثيل وجهة نظر منشآت المحاسبة والمراجعة والتي اعترضت بشدة على متطلب التوقيع، فقد أيدت مزيداً من الشفافية حول عملية المراجعة ولكنها اعترضت على الإفصاح عن اسم شريك المراجعة، مبررة ذلك بأن الإفصاح سوف يؤدي إلى درجة مرتفعة وغير ضرورية من التحفظ، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى تكاليف غير مبررة، ورأي غير مناسب (Carcello and Santore 2015; Cunningham et al. 2019b). وعلى العكس من ذلك، أيد خطابان يمثلان وجهة نظر المستثمرين بشدة هذا الإفصاح. أما بالنسبة لوجهة نظر الأكاديميون، فقد نصحوا بالمضي قدماً بحذر مستشهدين بندرة البحث المحاسبي في هذا المجال (Carcello and Santore 2015; Cunningham et al. 2019a,b).

^٩ مالم يكن من المتوقع، بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير على الأمن الشخصي للمراجع، وفي هذه الحالة النادرة، يجب على المراجع مناقشة الأمر مع المسؤولين عن الحوكمة.

ونظرًا للمعارضة القوية، بعد تحليل خطابات التعليق، قام PCAOB بمحاولة جديدة في ١١ أكتوبر ٢٠١١ من خلال إصدار جديد رقم ٠٠٧-٢٠١١ بعنوان "تحسين شفافية المراجعة". ولا يلزم هذا الإصدار شريك المراجعة بالتوقيع في تقرير المراجعة، ولكن بدلاً من ذلك، يقترح إضافة جملة إضافية لتقرير المراجعة تفصح عن هوية شريك المراجعة (PCAOB, 2011). علاوة على ذلك، يتطلب الأمر تقديم تقرير عن أسماء، ومواقع، ومدى مشاركة منشآت محاسبة ومراجعة أخرى في عملية المراجعة بشرط أن تكون نسبة المشاركة ٥% أو أكثر من ساعات المراجعة الكلية (Cianci et al. 2017; Reid and Youngman, 2017; Cunningham et al. 2019a) وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٥ م. أي بعد ما يقرب من ست سنوات من الإصدار المفاهيمي الأول، تبني PCAOB وجهة نظر لا تتطلب إضافة اسم شريك في تقرير المراجعة، ولكن بدلاً من ذلك، تتطلب من منشآت المحاسبة والمراجعة إعداد تقرير عن المشاركين في المراجعة (PCAOB, 2015). وقد كان المراجعون أكثر دعمًا لهذا المقترح، في حين شعر المستثمرون بأنه يفتر إلى تأثير القابلية للمساءلة، والذي سيزيد بدوره من جودة المراجعة (Basu and Shekhar 2018; Cunningham et al. 2019a). وفي ديسمبر ٢٠١٥ م. اعتمد PCAOB القاعدة رقم ٣٢١١ بعنوان "تقرير المراجع عن المشاركين في عملية المراجعة المعينة"، والتي تمت الموافقة عليها من قبل البورصة الأمريكية في ٩ مايو ٢٠١٦ م. ووفقًا لهذه القاعدة، لا ينبغي أن يقوم شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة، ولكنه يجب عليه الإفصاح عن اسمه في تقرير المراجع عن المشاركين في عملية المراجعة^{١٠} لجميع عمليات مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة عن الفترات المنتهية في أو بعد ٣١ يناير ٢٠١٧ م. (Reid and Youngman 2017; PCAOB 2018; Burke et al. 2019).

أما على المستوى الأوروبي، فقبل عام ٢٠٠٦ م. كانت بعض الدول الأوروبية (مثل فرنسا، وألمانيا، ولوكسمبورج) تطلب من شريك المراجعة التوقيع على تقرير المراجعة (US Department of Treasury 2008; Basu and Shekhar 2018; Cunningham et al. 2019a) في عام ٢٠٠٦ م. اعتمد EU التوجيه الثامن لقانون الشركات الذي يتطلب من أعضاء الاتحاد الأوروبي مطالبة شريك المراجعة بالتوقيع على تقرير المراجعة (EU 2006). وتبنت دول الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، سويسرا، وإسبانيا، وهولندا، والسويد، وإيطاليا) التوجيه الثامن لقانون الشركات في أوقات مختلفة، فقد طلبت المملكة المتحدة من شريك المراجعة التوقيع على تقرير المراجعة عن الفترة المنتهية في إبريل ٢٠٠٩ م. وما بعدها (PwC Legal 2010). وعلى مستوى شرق آسيا،

^{١٠} يتم تقديم تقرير المراجع عن المشاركين في عملية المراجعة في موعد نهائي غايته ٣٥ يومًا من تاريخ تقرير المراجعة.

تتطلب الصين وتايوان واليابان والهند من شريك المراجعة التوقيع على تقرير المراجعة منذ عام ٢٠٠٨م (PCAOB 2011; 2013).

وفيما يتعلق بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية، نجد أن معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠) بعنوان "تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة" يتطلب توقيع تقرير المراجعة بالاسم الشخصي للمراجع أو باسم منشأة المحاسبة والمراجعة. وبالتالي؛ تركت معايير المراجعة المصرية الإفصاح عن شريك المراجعة أمرًا اختياريًا للمراجع بخلاف التوجه العالمي نحو هذا الأمر.

٣/٦- إيجابيات وسلبيات الإفصاح عن شريك المراجعة

هناك وجهتي نظر متعارضتين بشأن الإفصاح عن شريك المراجعة، وما إذا كانت منافع الإفصاح تفوق مخاطره أم لا. أولهما وجهة نظر مؤيدي الإفصاح؛ وتفيد بأن الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلى تحسين الشفافية حول عملية المراجعة^{١١}، وبالتالي؛ يوفر مزيدًا من المعلومات حول المشاركين الرئيسيين في عملية المراجعة (King et al. 2012; PCAOB 2013; 2015)، والذي بدوره؛ يؤدي إلى زيادة قابلية مساءلة شريك المراجعة؛ لأن هذه المتطلبات تزيد من إدراك المراجع الفرد بالمساءلة الشخصية عن العمل المنجز والرأي المصدر، وبالتالي؛ تؤثر إيجابًا على سلوكه^{١٢} (PCAOB 2011; 2013; King et al. 2012; Carcello and Santore 2015). علاوة على ذلك، يزيد الإفصاح من مخاطر السمعة، والتي تحفز المراجعين على إدارة سمعة جيدة من خلال أداء مراجعة مرتفعة الجودة (Carcello and Li 2013)، وتزيد من مسئولية شريك المراجعة عن الجودة الشاملة

^{١١} تفسر نظرية مصداقية المصدر Source Credibility Theory سبب مطالبة المستثمرين بمزيد من الشفافية حول عملية المراجعة، وتوضح أن مستخدمي المعلومات يبحثون عن قدر أكبر من الشفافية حول المعلومات بسبب الرغبة المشروعة في تقليل عدم التأكد المحيط بتقييم المعلومات، ومن المرجح أن يزيد الإفصاح عن شريك المراجعة من جودة المراجعة في الظاهر، وكذلك ثقة أصحاب المصلحة في محتوى الرسالة المقدمة (تقرير المراجعة والقوائم المالية ذات العلاقة). وفي نفس ذات الوقت، تعزز الشفافية الأكبر متخذي القرار بتقليل الجهد الإدراكي، وبالاعتماد في الغالب على سمات المرسل أثناء تشغيل المعلومات. وهذه الآثار المترتبة على الإفصاح عن شريك المراجعة تزيد من احتمال قيام المستثمرين بوضع وزن نسبي غير مبرر على خصائص شريك المراجعة وتخفيض مستوى الاهتمام الموجه لمحتوى القوائم المالية المراجعة (Carcello and Santore 2015).

^{١٢} تقترح نظرية القابلية للمساءلة Accountability أن التأثير الإيجابي لزيادة القابلية للمساءلة يقتصر على المشاكل الناجمة عن قلة الجهد وليس بسبب نقص الخبرة أو الموارد (الإبباري ٢٠٠٥). وتحذر النظرية من احتمال أن يؤدي زيادة القابلية للمساءلة إلى أحكام أكثر تحفظًا، وإجراءات مراجعة موسعة، وزيادة تكاليف المراجعة، وليس بالضرورة زيادة فعالية المراجعة. وبالتالي، فإن تأثير متطلب الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة في الواقع لا يزال غير واضح (Carcello and Santore 2015).

للمراجعة (Bailey et al. 2010; PCAOB 2015). ولقد خلص البعض (Chi et al. 2019) إلى أنه إذا كان شريك المراجعة مرتبط بجودة منخفضة، فمن المرجح أن يفقد هذا الشريك عملائه، ويتوقف عن العمل كشريك مراجعة، ويكون أيضاً أقل احتمالاً للحصول على عملاء جدد في السنوات الخمس القادمة.

ومن المنافع الأخرى للإفصاح عن شريك المراجعة توفير قيمة معلوماتية للمستثمرين تتجاوز القيمة التي توفرها هوية منشآت المحاسبة والمراجعة (King et al. 2012; Azizkhani et al. 2013; Aobdia et al. 2015). فقبل الإفصاح عن شريك المراجعة، كان المستثمرون يستخدمون حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وتخصصها الصناعي، وسمعتها كدلالات عن جودة المراجعة (PCAOB 2019; Bell 2019; DeFond and Zhang 2014; King et al. 2012; 2011). ويجادل PCAOB بأن الإفصاح عن شريك المراجعة يقدم للمستثمرين معلومات أفضل عن جودة المراجعة من خلال توفير سجل تتبع عن شريك المراجعة (على سبيل المثال، عدد وأسماء عملائه، وخبرته بصناعة معينة، وعدد وطبيعة حالات إعادة إصدار القوائم المالية التي قام بمراجعتها، وعدد التقارير المراجعة المعدلة بشأن الاستمرارية، وعدد تقارير المراجعة التي تشير إلى أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية، وتدوير المراجع، والإجراءات التأديبية، وحالات التقاضي) (PCAOB 2015). ويمكن للمستثمرين استخدام سجل تتبع شريك المراجعة في تقييم خبرة وسمعة شريك المراجعة (King et al. 2015; PCAOB 2012). ويؤدي هذا بدوره إلى تحفيز منشآت المحاسبة والمراجعة لتحسين جودة جميع شركاء المراجعة لديهم، وخلق منافسة إضافية على مستوى الشريك (بالإضافة للمنافسة على مستوى منشآت المحاسبة والمراجعة)، وبالإضافة إلى ذلك، تحفيز لجان المراجعة على دفع علاوة إضافية لشركاء المراجعة الأكثر خبرة (Reid and Youngman 2017). وعلاوة على ذلك، يمكن للمستثمرين استخدام المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن شريك المراجعة في ضمان أن المراجعة الخارجية تظل مستقلة وموضوعية من خلال فحص العلاقات السابقة والروابط الاجتماعية التي قد تكون بين شريك المراجعة ولجنة المراجعة أو الإدارة (Liu 2017; John et al. 2017; Reid and Youngman 2017). وبالتالي؛ يمكن القول إن المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن شريك المراجعة يمكن أن يكون له دوراً تقييماً للمستثمرين في الاشراف على لجنة المراجعة في تصويت التصديق على المراجع، حيث يمكن للمستثمرين ملاحظة سجل تتبع شريك المراجعة عبر الأوقات المختلفة.

ثانيهما وجهة نظر معارضي الإفصاح؛ على العكس من وجهة نظر مؤيدي الإفصاح عن شريك المراجعة، فإن البعض يلقي شكوكاً حول منفعة متطلبات الإفصاح للمستثمرين، فقد يتم تضليل المستثمرين من خلال إجراء استنتاجات غير مبررة *unwarranted inferences* حول شريك المراجعة (Bailey et al. 2010; King et al. 2012; PCAOB 2013)، وقد يتزايد عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين؛ نظرًا لأن لهم مستويات مختلفة من القدرة على الحكم على المعلومات

التي يمكن استخدامها لتقييم أداء شريك المراجعة وتقرير المراجعة (Kim and Verrecchia 1994). وقد يتم أداء اختبارات مراجعة أكثر من اللازم، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف غير الضرورية المتعلقة بالمراجعة، والتي من المحتمل أن تتحملها الشركات والمساهمين (Bailey et al. 2010; King et al. 2012; PCAOB 2013). ويجادل معارضو هذا الاقتراح بأنه من غير الضروري الإفصاح عن شريك المراجعة، لأن مستوى الإفصاح الحالي في عملية المراجعة كافٍ. فعلى الرغم من أن الإفصاح عن شريك المراجعة يسمح للمستثمرين بالبحث في خلفيات الشركاء، فإن معظم المراجعين لا يمكن التمييز بينهم اعتمادًا على المعلومات المتوفرة للعامة، كما أن شركاء المراجعة المعتمدين علنًا من جانب المشرعين يمثلون نسبة ضئيلة جدًا من جميع الشركاء (Carcello and Santore 2015; Reid and Youngman 2017; Dao et al. 2019).

وفي نفس الاتجاه، يرى (Graham et al. 2005; Cohen et al. 2008; Zang 2012; Abbott et al. 2019) أن اللوائح المحاسبية الأكثر صرامة قد تغري المديرين الي استخدام إدارة الأرباح الحقيقية لزيادة مصالحتهم الحدية، وقد تزيد من إجمالي التكاليف الناتجة عن إدارة الأرباح. وقد يؤدي متطلب الإفصاح عن شريك المراجعة إلى أن يصبح شركاء المراجعة أقل قبولًا لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية، وبالتالي؛ يلجأ المديرون إلى استخدام المزيد من أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية لتلبية، أو تجاوز، هدف الأرباح في فترة ما بعد الإفصاح، وهو ما يشبه عواقب المعايير المحاسبية الأكثر صرامة. لذلك، يمكن أن تكون هذه الممارسة مصدرًا لقلق كبير بالنسبة للمستثمرين وللمنظمين.

وبالتالي؛ يمكن القول إن الأدلة المتضاربة التي نوقشت أعلاه تعطي أرضية جديدة لكل من مؤيدي ومعارض هذا الإفصاح، الأمر الذي يتطلب إجراء مزيد من البحث المحاسبي حول جدوى ومنفعة الإفصاح عن شريك المراجعة.

٤/٦- تحليل العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة واشتقاق

فرضيَّ البحث

يعد الإفصاح عن شريك المراجعة مطلبًا حديثًا نسبيًا، لذلك؛ فإن البحث المحاسبي الذي تناول بالقياس أو بالتحليل آثار هذا الإفصاح يعد محدودًا. فوفقًا لمدخل البحث الارشيفي، قد سارع الباحثون (e.g., Carcello and Li 2013; Chi 2015; Aobdia et al. 2015; Liu 2017; Brown et al. 2019; Burke et al. 2019; Bell 2019; Dao et al. 2019) إلى التحقق من تأثير الإفصاح عن شريك المراجعة، إن وجد، على مخرجات عملية المراجعة، وزيادة دقة تقرير المراجعة. فقد استخدم (Carcello and Li 2013) عينة من الشركات في المملكة المتحدة، وخلصا إلى وجود انخفاض

معنوي في كل من الاستحقاقات غير العادية والميل لتحقيق الأرباح المستهدفة، وزيادة معنوية في كل من إصدار تقارير مراجعة متحفظة ومعلوماتية الأرباح. مما يعني أن جودة المراجعة قد زادت. واتساقاً مع دراسة (Carcello and Li 2013)، خلص (Chi 2015) إلى أن الإفصاح عن شريك المراجعة يمكن أن يقدم معلومات مفيدة لأصحاب المصلحة بشأن جودة المراجعة، وأن شريك المراجعة الفرد يعتبر أمراً حاسماً في جودة المراجعة جنباً إلى جنب مع سمعة منشأة المحاسبة والمراجعة. وهو ما أتفق معه البعض (Aobdia et al. 2015)، فقد توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة شريك المراجعة ومعامل استجابة الأرباح لعمل المراجعة، وأن الشركات التي تمت مراجعتها من قبل شريك مراجعة يتسم بالجودة كانت قادرة على الحصول على شروط عقود ديون مقبولة. وبالتالي؛ يمكن القول إن كلاً من سوق الدين وسوق حقوق رأس المال يتفاعلا مع خصائص أداء شريك المراجعة.

واستكمالاً للبحث المحاسبي السابق، توصل (Liu 2017) إلى أنه في فترة ما بعد الإفصاح، زادت متابعة المحللين الماليين للشركات، وانخفضت أخطاء تنبؤات المحللين الماليين وتشتتها مقارنة بفترة ما قبل الإفصاح. وأن هذا الإفصاح يؤدي إلى تحسين بيئة معلومات المحللين الماليين بشكل عام، كنتيجة لتحسن جودة المراجعة. وخلص (Brown et al. 2019) إلى أن الشركاء يسمعون بأساليب تقرير أقل عدوانية عندما يتم الإفصاح عن شريك المراجعة، ويبدلون مزيداً من الجهد أثناء عملية المراجعة، وذلك؛ بسبب زيادة مستوى الشفافية. وعلى الجانب الآخر، عندما لا يتم الإفصاح، يقبلون عملاء أكثر عرضة للمخاطر. وبصورة مشابهة، خلص (Burke et al. 2019) إلى أن متطلبات الإفصاح عن شريك المراجعة تؤدي إلى زيادة جودة المراجعة، وانخفاض تأخير إصدار تقرير المراجعة. وأضافت الدراسة أن خصائص شريك المراجعة، بما في ذلك النوع، وانشغال المراجع، والتعليم، والروابط الاجتماعية، لا ترتبط مع جودة المراجعة.

وخلص (Bell 2019) إلى وجود انخفاض معنوي في استخدام الإدارة للاستحقاقات الاختيارية، وفي ميل الإدارة لتحقيق، أو تجاوز، توقعات المحللين الماليين للأرباح في الفترة ما بعد الإفصاح عن شريك المراجعة. ولم يجد تغييراً معنوياً في جودة المراجعة، مقاسة بميل الإدارة إلى زيادة رقم الأرباح المنخفض، أو مقاسة بالارتباط بين الأرباح المفصح عنها وعوائد الأسهم. وأظهرت النتائج أيضاً انخفاض النسبة المئوية للمساهمين الذين يمتنعون عن التصويت، أو يصوتون ضد التصديق على اختيار الإدارة للمراجع، بعد الإفصاح عن شريك المراجعة. وهو ما اتفق معه البعض (Dao et al. 2019)، فقد خلصوا إلى أن الإفصاح عن شريك المراجعة يرتبط بمستوى أقل من الاستحقاقات غير العادية، وباحتمال أعلى أن تكتشف منشأة المحاسبة والمراجعة أوجه الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية.

ووفقاً لمدخل البحث التجريبي، فقد بُذلت جهود أكاديمية (e.g., DeZoort et al. 2006; Lambert et al. 2013; Brown et al. 2019; Blay et al. 2019; Schlueter and Ratzinger-Sakel 2019; Demek et al. 2019) لتحديد آثار الإفصاح عن شريك المراجعة، حيث توصل البعض (DeZoort et al. 2006) إلى أن المراجعين في ظل المستويات المرتفعة من ضغوط القابلية للمساءلة (التبرير أو التغذية العكسية) يصدرن أحكاماً أهمية نسبية أكثر تحفظاً، ويكون لديهم تقلب أقل في الأحكام، مقارنة بالمراجعين في ظل المستويات المنخفضة من الضغوط (الفحص أو عدم الإفصاح عن الاسم). وعلاوة على ذلك، خلص البعض (Lambert et al. 2013) إلى أن المستثمرين أقل احتمالاً للاستثمار في الشركات التي تمت مراجعتها من قبل شريك مراجعة يكون اسمه على علاقة بالشركة التي تصدر التقارير المالية، وإلى أن، في ظل الإفصاح الإلزامي عن شريك المراجعة، أداء العملاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الشريك وسمعته، مما قد يؤثر على القابلية لمساءلة الشريك وحوافزه واستقلاله. وفي نفس السياق، قام البعض (Brown et al. 2019) بأداء تجربة حول الإفصاح الإلزامي عن شريك المراجعة، وخلصوا إلى أن الإفصاح عن شريك المراجعة يرتبط بجودة مراجعة أعلى (مقاسة من خلال زيادة جهود المراجعة وانخفاض السلوك الانتهازي للتقارير المالية).

وتمشيا مع نظرية مصداقية المصدر، اتفق البعض (Schlueter and Ratzinger-Sakel 2019; Demek et al. 2019) على أن المستثمرين غير المهنيين يدركون بالفعل الدور التقييمي Value Relevance للإفصاح عن شريك المراجعة ويدمجونه في تقييماتهم لمصداقية رأي المراجع، وأنهم يقيمون مصداقية رأي المراجع على أنها أعلى بكثير في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة عنها في حالة عدم الإفصاح (وهذا ينطبق على آراء المراجعة غير المعدلة والمتحفظة والمعاكسة خاصة عندما يكون عميل المراجعة في وضع مالي سيء). وهو ما أيده البعض (Blay et al. 2019)، فقد خلصوا إلى أن الإفصاح عن شريك المراجعة يقلل من احتمال التقرير الخطأ في تقرير المراجعة مقارنة مع عدم الإفصاح.

ووفقاً لمدخل البحث التحليلي، قام كل من (Carcello and Santore 2015) بدراسة تأثير متطلب الإفصاح عن شريك المراجعة، وقاما بتطوير نموذج تحليلي لتحفظ المراجع وسلوك تقريره في حالة كل من الإفصاح وعدم الإفصاح عن شريك المراجعة. وأوضحا أنه في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة، ينتقل عبء السمعة من منشأة المحاسبة والمراجعة إلى شريك المراجعة. وبالتالي؛ (١) سيقوم شريك المراجعة بزيادة الموارد المستخدمة في المراجعة، وبالتالي؛ ينبغي أن تزداد دقة تقرير المراجعة، ولكن ستخفض إجمالي المكافآت لكل الشركاء. و(٢) قد يصدر شريك المراجعة تقريراً أكثر تحفظاً مما قد تفضله منشأة المحاسبة والمراجعة و(٣) قد يكون تأثير الإفصاح عن شريك المراجعة أكثر وضوحاً في منشآت المحاسبة والمراجعة الكبيرة بشكل خاص.

وعلى العكس من نتائج البحث المحاسبي الأرشيفي والتجريبي والتحليلي السابق، لم تتوصل
نتائج بعض البحوث المحاسبية (e.g., Blay et al. 2014; Jiang 2015; Doxey et al. 2019; Cunningham et al. 2019a) إلى وجود تأثير معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة. فقد استخدم (Blay et al. 2014) عدة مقاييس لجودة الاستحقاقات لتفسير متطلبات توقيع شريك المراجعة على جودة المراجعة في هولندا، ولم يجد علاقة معنوية بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة. وافترض (Blay et al. 2014) أن القابلية للمساءلة وجودة المراجعة في هولندا كانت كافية بالفعل، وفي مستويات مرتفعة، وبالتالي لم تختلف جودة المراجعة في فترة ما بعد الإفصاح عن فترة ما قبل الإفصاح. وفي هذا الصدد، فشلت دراسة (Jiang 2015) التي تم تطبيقها على سوق المراجعة في الصين، حيث يشترط القانون اعتماد تقرير المراجعة من قبل اثنين من شركاء المراجعة مع الإفصاح عن أسمائهم في الحصول على أدلة بشأن تحسن جودة المراجعة، ولكن حصلت على أدلة أن جودة المراجعة تتأثر معنويًا بالحوافز الاقتصادية لشريك المراجعة. وهو ما أيده البعض (Doxey et al. 2019)، فقد خلصوا إلى عدم وجود أي دليل على استجابة المستثمرين للإفصاح عن شريك المراجعة أو للإفصاح عن المشاركين الآخرين في عملية المراجعة. وفي نفس السياق، وأظهرت دراسة (Cunningham et al. 2019) أن كل من جودة المراجعة وأتاعب المراجعة لم يتغيرا بعد الإفصاح عن شريك المراجعة، نظرًا لأن القابلية لمساءلة شريك المراجعة كانت مرتفعة بالفعل في الولايات المتحدة، ولأن الإفصاح عن شريك المراجعة في تقرير المراجعة كان غير واضح ولم يكن في الوقت المناسب كما كان مقصود من PCAOB وبالإضافة إلى ذلك، كشفت البحث المحاسبي (e.g., Bailey et al. 2010; Carcello and Li 2013; Bell 2019; Abbott et al. 2018; Deng et al. 2019; Lee et al. 2019)) السلبية المرتبطة بمتطلبات الإفصاح عن شريك المراجعة، تشمل انخفاض كفاءة المراجعة (Bailey et al., 2010)، وارتفاع أتاعب المراجعة (فقد اتفق كل من Carcello and Li 2013; Bell 2019; Deng et al. 2019; Lee et al. 2019) على أن أتاعب المراجعة زادت بشكل معنوي في الفترة ما بعد الإفصاح، وتشير هذه النتائج إلى أن شريك المراجعة يزيد أتاعب المراجعة بسبب مخاطر المسؤولية المرتبطة بالإفصاح مثل تكاليف التأمين وتكاليف السمعة، وليس بسبب زيادة الوقت أو الجهد). وعمليات مراجعة أكثر تحفظاً (فقد أشار Carcello and Santore 2015) إلى أنه بسبب الحوافز غير المتسقة بين الشريك ومنشأة المحاسبة والمراجعة، يكون لدى الشركاء احتمال مرتفع للتقرير بشكل أكثر تحفظاً مقارنة مع تفضيلات منشأة المحاسبة والمراجعة). وأحكام أكثر انتهازية (فقد اتفق البعض (Abbott et al. 2018) على وجود زيادة معنوية في الميل لإصدار تقرير مراجعة معدلة بشأن الاستمرارية بعد الإفصاح عن شريك المراجعة، لأن الإفصاح زاد من مخاطر التقاضي المدركة، مما تسبب في حدوث تحول في فلسفة تقارير المراجعة).

ومن خلال تجربة، اختبر (Cianci et al. 2017) تأثير متطلب الإفصاح عن شريك المراجعة على أحكامه. أظهرت النتائج أن شركاء المراجعة يستخدمون أساليب محاسبة أكثر عدوانية وانتهازية في ظل الإفصاح عن شريك المراجعة. وفي نفس السياق، توصل البعض (Deng et al. 2019) إلى أنه في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة، قد تشوه منشأة المحاسبة والمراجعة صورة شريك المراجعة -على حساب جودة المراجعة المنخفضة - من أجل كبح التقدم الوظيفي للشريك والاحتفاظ بالعملاء المتورطين، ففي السنة الأولى بعد الإفصاح، يخفض الشركاء بقوة أتعاب المراجعة لتعظيم تقدمهم الوظيفي، ولكن بعد أكثر من سنة، يعد التأثير الصافي للإفصاح على أتعاب المراجعة إيجابياً.

ومن خلال نموذج رياضي، توصل (Lee and Levine 2019) إلى أنه في حين أن الإفصاح عن شريك المراجعة يزيد من حوافز الشركاء الفرديين لتوفير عمليات مراجعة عالية الجودة، فإنه قد يقلل في الوقت نفسه من حوافز منشأة المحاسبة والمراجعة للحفاظ على أنظمة جيدة لرقابة الجودة الداخلية، مما يؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة. وأوضح أن مستوى الإشراف الخارجي على المراجعة يعد أمر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كان الإفصاح عن شريك المراجعة يعزز جودة المراجعة أم لا.

وفي نفس ذات السياق، خلص البعض (Abbott et al. 2019) إلى وجود زيادة ذات دلالة إحصائية في نشاط إدارة الأرباح الحقيقية بعد الإفصاح عن شريك المراجعة، مبررين ذلك بأن الإفصاح أدى إلى زيادة جودة المراجعة، وأن هذا التأثير أدى إلى استخدام الإدارة أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية. وعلى العكس من ذلك، لم يجد (Liu 2019) تغييراً كبيراً في الميل إلى استخدام المزيد من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق و/أو إدارة الأرباح الحقيقية، وتخفف هذه النتائج من مخاوف أن المديرين قد يلجؤون إلى إدارة أرباح حقيقية أكثر بعد الإفصاح عن شريك المراجعة.

ويرى الباحث، أن أغلب البحث المحاسبي الذي تناول بالقياس وبالتحليل الإفصاح عن شريك المراجعة، اهتم بدراسة علاقته بجودة المراجعة، ومع ذلك، لم تتفق نتائج البحث المحاسبي فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقة. واستناداً إلى ما تقدم، لا يمكن للباحث توقع طبيعة واتجاه هذه العلاقة في بيئة الأعمال الممارسة المهنية المصرية، وبناء على ذلك، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الأول: يؤثر الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن ناحية أخرى، يأخذ البحث المحاسبي (e.g., Behn et al. 2008; Francis et al. 2013; Francia and Michas 2013a,b) بوجهة نظر التحليل على مستوى منشأة المحاسبة والمراجعة-Firm

level perspective أو مستوى فرع المنشأة Office-Level Perspective عند التحقق من العلاقة بين خصائص المراجع وجودة المراجعة. ويفترض البحث المحاسبي ضمناً أنه خلال نظم رقابة الجودة الموحدة داخل المنشأة ونظم مشاركة المعرفة تظل جودة المراجعة منتظمة (Zemi 2012)، وإدراكاً لإمكانية تأثير خصائص شريك المراجعة على مستوى جودة المهمة بخلاف، أو بجانب، نظم رقابة الجودة، فقد بدأ البحث المحاسبي (Wang et al. 2015; Wilson et al. 2019; Chi et al. 2019) في دفع تحليل الجودة على مستوى شريك المراجعة، ويقترح أن تأثير الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة يعتمد على شركاء المراجعة الفرديين.

وفي هذا السياق خلص البعض (Balsam et al. 2003) إلى أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعين متخصصين صناعياً تكون معاملات استجابة الأرباح لها أعلى مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعين غير متخصصين صناعياً. وتوصل البعض (Wang et al. 2015) إلى أن جودة شريك المراجعة تؤثر في جودة تكليف المراجعة ككل، وأن الأداء السابق لشريك المراجعة يحدد احتمالية إعادة اصدار القوائم المالية المستقبلية لعميل المراجعة. علاوة على ذلك، توصل البعض (Chi et al. 2019) إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة السابقة لشريك المراجعة بالعميل وجودة المراجعة في السنوات الأولى لعملية المراجعة، ولكن ليس في السنوات الأخيرة، وبين الخبرة وإدراك الدائنين لجودة المراجعة. وخلص البعض (Wilson et al. 2019) أيضاً إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وإدراك إهمال المراجع يتم تفسيرها من خلال الثقة في الشريك.

ويرى الباحث، أن العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة يمكن أن تتأثر بجودة شريك المراجعة نفسه مقاسة بدلالة تخصصه الصناعي^{١٣}. فلكل شريك مراجعة تأثير فريد على جودة المراجعة يمكن تفسيره حسب بعض خصائصه. ولذلك، يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الثاني: يختلف تأثير الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة شريك المراجعة نفسه.

^{١٣} بشأن التخصص الصناعي للمراجع كقياس لجودته، فقد يخضع شريك المراجعة الذي يقوم بمراجعة حصة كبيرة من الشركات في صناعة معينة لمستوى عال من المساءلة، لأن شريك المراجعة قد يتعرض لخسائر سمعة أو لخسائر اقتصادية أكبر في حالة فشل المراجعة. لذلك يتم تحفيز شريك المراجعة المتخصص في صناعة معينة لتكريس المزيد من الجهد في المهمة؛ مما يؤدي بدوره إلى جودة المراجعة. علاوة على ذلك، يتمتع المراجع المتخصص صناعياً بمعرفة أكبر بمجال الأعمال والممارسات المحاسبية في مجال الصناعة أكثر من غير المتخصصين، وبالتالي؛ من المرجح أن يصدر المراجع المتخصص أحكاماً أكثر دقة فيما يتعلق بالقوائم المالية، مما ينعكس بدوره في تقديم المراجع المتخصص في الصناعة عمليات مراجعة مرتفعة الجودة (الإبياري ٢٠٠٨؛ الصيرفي ٢٠١٧).

٥/٦- الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضي البحث، أي اختبار العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة، وأثر جودة شريك المراجعة على هذه العلاقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال التعرض للجوانب التالية: قياس جودة المراجعة، ونموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، والإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، والارتباط بين متغيرات الدراسة، ونتائج اختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

١/٥/٦- قياس جودة المراجعة:

تعتبر جودة المراجعة بناء متعدد الأوجه وغير معرف تعريفًا واضحًا: من الصعب تقييمها بمصطلحات كمية ذات مغزى من شأنها أن تسمح بإجراء مقارنات نسبية بين عمليات المراجعة المختلفة. ولقد قدم **البحث المحاسبي** بدائل لقياس جودة المراجعة منها؛ إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية. فقد خلص البعض (e.g., Kothari et al. 2005; Carcello and Li 2013; Gutierrez et al. 2018; Dao et al. 2019; Cunningham et al. 2019a,b) إلى ارتباط الاستحقاقات الأقل بأرباح مرتفعة الجودة، وبالتالي؛ مراجعة مرتفعة الجودة. ومن ناحية أخرى، يقوم **المشروعون** بقياس تحقق جودة المراجعة (أو عدم تحققها) من خلال مقدار وطبيعة أوجه قصور عملية المراجعة التي تكتشفها برامج فحص الزملاء أو تفتيش الجهات التنظيمية والمهنية (على سبيل المثال، PCAOB)، وتعزى هذه القصور إلى فشل المراجع في تطبيق الشك المهني أو بذل العناية المهنية (e.g., Hermanson and Houston 2009; Hermanson et al. 2010; Landis et al. 2011) وبالتالي؛ يمكن القول إن تقييم جودة المراجعة الفعلية يمثل تحديًا بالفعل، لأن تقرير المراجعة الذي يمثل المنتج النهائي القابل للملاحظة لجهود عمل المراجع لا ينحرف عن القالب العام للتقرير.

ونظرًا لطبيعة عملية المراجعة غير القابلة للملاحظة، يقوم **مستخدمو القوائم المالية** بتقييم جودة المراجعة باستخدام إشارات غير مباشرة عن قوة وظيفة المراجعة، بما في ذلك؛ سمعة منشأة المحاسبة والمراجعة (تنتمي إلى الأربعة منشآت الكبار أو لا تنتمي)، ومنهجية المراجعة مهيكلة أو غير مهيكلة، وجودة ومشاركة لجنة المراجعة، والتعهدات المحتملة لموضوعية المراجعة (Chen et al. 2008; Bédard and Gendron 2010; Robertson and Houston 2010). وفي الواقع يفترض البعض (king et al. 2012) ضمناً أنه يمكن الاستدلال على الاختلافات في جودة المراجعة من خلال الفروق في تفضيلات المستثمرين تجاه خصائص المراجعين في ظل مجموعة من الظروف، ومن خلال الفروق في رد فعل المستثمرين لتقلبات الأرباح. مبررين هذا الافتراض بأن الهدف

الأساسي للمراجعة هو تحسين مصداقية القوائم المالية والمساواة بين جودة المراجعة الفعلية وإدراك المستثمرين لها.

وبالتالي؛ يمكن القول إن هناك وجهتي نظر لجودة المراجعة، أولهما؛ جودة المراجعة في الحقيقة Audit Quality in Fact وتتعلق بجودة المراجعة الفعلية، ولكنها غير قابلة للملاحظة. وثانيهما؛ جودة المراجعة في الظاهر Audit Quality in Appearance وتتعلق بإدراك المستخدمين لجودة المراجعة.

وبشأن هدف البحث الحالي، يمكن القول إن جدال كل من IAASB و PCAOB و EU حول التأثير المحتمل لمتطلب الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة لا يوضح ما إذا كان الهدف الرئيسي لهذا المتطلب هو جودة المراجعة الفعلية أو مجرد إدراك أصحاب المصلحة لها. ومع ذلك فإن منطق هذه الجهات التنظيمية والتشريعية يشير إلى أن إدراك أصحاب المصلحة عن شفافية عملية المراجعة يحسن جودة المراجعة في الظاهر، في حين يمكن أن تؤثر التغييرات المتوقعة في سلوك شريك المراجعة ومنشآت المحاسبة والمراجعة في جودة المراجعة الفعلية. ولذلك سيعتمد الباحث على قياس جودة المراجعة الفعلية وذلك بدلالة إدارة الأرباح من خلال مقياسين، وهما:

أولاً: قياس إدارة الأرباح بدلالة نسبة ميلر (Miller Ratio): فقد استحدث (Miller 2007) نسبة للعلاقة بين التغيير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب. وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر ويمكن استخدامها في اكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في الأرباح. ويلخص ما سبق النموذج التالي:

$$\text{Miller Ratio} = \Delta(\Delta\text{WC}/\text{CFO}) \quad \text{المعادلة الأساسية (1)}$$

$$H_0: (\Delta\text{WC}/\text{CFO})_t - (\Delta\text{WC}/\text{CFO})_{t-1} = 0 \quad \text{فرض عدم وجود إدارة أرباح (2)}$$

$$H_1: (\Delta\text{WC}/\text{CFO})_t - (\Delta\text{WC}/\text{CFO})_{t-1} \neq 0 \quad \text{فرض وجود إدارة أرباح (3)}$$

حيث: تشير ΔWC إلى التغيير في رأس المال العامل، وتشير CFO إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

ويعني ما سبق أنه كلما اختلفت نسبة ميلر عن الصفر (سواء بالسالب أو بالموجب) كان ذلك مؤشراً على ممارسات إدارة الأرباح. واعتمد الباحث على هذه النسبة في قياس إدارة الأرباح نظراً لأنها تتحكم في كل من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وإدارة الأرباح الحقيقية، حيث تنعكس إدارة الأرباح سواء على أساس الاستحقاقات أو الحقيقية بشكل متكافئ على العناصر التي يتكون

منها رأس المال العامل. كما أنها تعتبر الاحداث بين نماذج قياس إدارة الأرباح (مبارك ٢٠١١؛ الدويري ٢٠١٢؛ الباز ٢٠١٧؛ يوسف وآخرون ٢٠١٩).

ثانياً: إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية: سيعتمد الباحث على نموذج جونز المعدل في قياس الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية - غير العادية (Dechow et al. 1995)، حيث سيتم قياس الاستحقاقات الاختيارية على النحو التالي:

١- تقدير إجمالي الاستحقاقات (TA) Total Accruals: يتم تحديد قيمة إجمالي الاستحقاقات من خلال مدخل التدفق النقدي بالفرق بين صافي الأرباح قبل البنود غير العادية وغير المتكررة والعمليات المستبعدة EBX للشركة (i) في نهاية الفترة (t) وصافي التدفقات النقدية التشغيلية CFO للشركة (i) في الفترة (t) إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t-1).

$$TA_{it}/Assets_{it-1} = (EBX_{it} - CFO_{it})/Assets_{it-1}$$

٢- استخدام الاستحقاقات الاجمالية لتقدير معاملات الانحدار الخطي لنموذج جونز المعدل: يتم تشغيل نموذج جونز المعدل بعد تحديد قيم متغيراته، بالإضافة إلى قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي الأصول في الفترة السابقة لعزل أثر اختلاف حجم شركات عينة البحث، ويتم إجراء هذه الخطوة على مستوى كل قطاع لكل سنة بشرط توافر (١٠) مشاهدات على الأقل لكل سنة داخل القطاع نفسه (Dao et al. Cross-Sectionally for Each Industry-Year 2019; Liu 2019; Abbott et al. 2019)، وذلك على النحو التالي:

$$TA_{it}/Assets_{it-1} = \beta_1(1/ Assets_{it-1}) + \beta_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ Assets_{it-1}] + \beta_3(PPE_{it}/ Assets_{it-1}) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

TA_{it} : الاستحقاق الإجمالي للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$Assets_{it-1}$: إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

ΔREV_{it} : التغير في إيرادات الشركة (i) في نهاية الفترة (t)، والذي يمثل الفرق بين الإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية الفترة (t) والإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية الفترة (t-1).

ΔREC_{it} : التغير في رصيد العملاء للشركة (i) في نهاية الفترة (t)، والذي يمثل الفرق بين صافي العملاء في نهاية الفترة (t) وصافي العملاء في نهاية الفترة (t-1).

PPE_{it} : إجمالي الأصول الثابتة المملوكة (الأصول القابلة للإهلاك) للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل تقديرات للمعلمات التي سيتم استخدامها في نموذج جونز المعدل لتقدير الاستحقاقات غير الاختيارية.

ϵ_{it} الخطأ العشوائي ويمثل القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

٣- تقدير الاستحقاق غير الاختياري (NDA) Nondiscretionary Accruals (NDA): وهي التعديلات على التدفقات النقدية للشركة، والمفروضة بواسطة المعايير المحاسبية. ويتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات عينة البحث على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معلمات النموذج السنوية المقدرة لكل قطاع على حدة أعلاه $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$ ، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \alpha_1(1/ Assets_{it-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ Assets_{it-1}] + \alpha_3(PPE_{it}/ Assets_{it-1})$$

٤- تقدير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (DA) Discretionary Accruats (DA): وهي التعديلات على التدفقات النقدية للشركة، والتي تقوم بها الإدارة بناء على حكمها الشخصي؛ تحقيقاً لمنفعة خاصة. ويتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية (درجة تطبيق ممارسات إدارة الأرباح) لكل شركة خلال سنوات الدراسة، وذلك من خلال طرح الاستحقاقات غير الاختيارية لكل شركة بعد تقديرها من إجمالي الاستحقاقات، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DA_{it} = TA_{it}/Assets_{it-1} - NDA_{it}$$

وسيعتمد الباحث على إدارة الأرباح على الاستحقاقات الاختيارية (DAit) كمقياس لجودة المراجعة، حيث تشير القيمة الموجبة (السالبة) للاستحقاق الاختياري إلى أن هناك إدارة للأرباح في اتجاه صعودي (تنازلي)، مما يوحي بدوره إلى انخفاض جودة المراجعة. أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر (أو قريبة من الصفر)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة للأرباح، مما يوحي بدوره إلى ارتفاع جودة المراجعة. ونظرًا لأن هدف البحث التعرف على الأثر على جودة المراجعة بدلالة وجود إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية من عدمها وليس اتجاهها أو نمطها؛ لذا سيتم الاعتماد على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية.

٦/٥/٢-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار خمس سنوات من ٢٠١٤م. وحتى ٢٠١٨م.^{١٤} وقد تم اختيار الشركات التي تمثل عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية: (١) أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة، و (٢) ألا تنتمي إلى قطاعي البنوك، والخدمات المالية، ويرجع ذلك إلى وجود قواعد تنظيمية

^{١٤} تغطي البيانات المستخدمة في الدراسة فترة سبع سنوات من ٢٠١٢م. وحتى ٢٠١٨م.، ويرجع ذلك إلى أن احتساب بعض المتغيرات يتطلب بيانات عن سنوات سابقة.

خاصة بهما، تجعل احتساب إدارة الأرباح لهما تختلف عن باقي الصناعات، و (٣) ألا يكون الجهاز المركزي للمحاسبات هو من قام بمراجعة القوائم المالية بشكل منفرد، و (٤) أن تنتمي الشركة إلى قطاع اقتصادي يتضمن عدد شركات أكبر من أو يساوي (١٠) شركات على الأقل، و (٥) توافر التقارير المالية السنوية المستقلة للشركة خلال فترة الدراسة وتكون بالجنيه المصري.

وبتطبيق المعايير السابقة، تبين أن عدد الشركات ٦٧ شركة وعدد المشاهدات ٣٣٥ شركة/سنة (٦٧ شركة x ٥ سنوات) مقسمة إلى أربعة قطاعات اقتصادية؛ وهي: (قطاع العقارات، وقطاع التشييد ومواد البناء، وقطاع الأغذية والمشروبات، وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات). وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية السنوية للشركات، وتقرير المراجعة، وقد تم الحصول عليها من موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (Mistnews)، وموقع مباشر مصر، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات. ويوضح الجدول رقم (١) مجتمع وعينة الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (٢) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها

جدول رقم (١) عينة الدراسة النهائية

العدد	البيان
٢٢٣	مجتمع الدراسة كافة شركات المساهمة المقيدة بالبورصة
(٥١)	(-) شركات قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية
(٤٤)	(-) شركات تنتمي إلى قطاعات تتضمن أقل من ١٠ شركات
(٣٢)	(-) شركات تنتمي إلى قطاعات لا تتوافر معلومات عن ١٠ شركات
٩٦	حجم العينة المبدئي
(١٧)	(-) شركات لا يتوافر عنها المعلومات اللازمة للدراسة
(١)	(-) شركات تعد قوائمها المالية بعملة أخرى بخلاف الجنيه المصري
(٩)	(-) شركات يراجع قوائمها المالية الجهاز المركزي للمحاسبات منفرداً
(٢)	(-) شركات غيرت بداية السنة المالية لها خلال فترة الدراسة
٦٧ شركة	حجم العينة النهائي

جدول رقم (٢) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات

القطاع	مجتمع القطاع	شركات العينة	النسبة داخل العينة
قطاع العقارات	٢٩	٢٢	%٣٢,٨٤
قطاع التشييد ومواد البناء	٢٣	١٨	%٢٦,٨٧
قطاع الأغذية والمشروبات	٢٨	١٦	%٢٣,٨٨
قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١٦	١١	%١٦,٤٢
إجمالي عدد الشركات	٩٦ شركة	٦٧ شركة	%١٠٠

٣/٥/٦- نموذج البحث:

سوف يتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضي البحث واللدان يهتمان بالعلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة، بالإضافة إلى أثر جودة شريك المراجعة على هذه العلاقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نموذج اختبار العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة من خلال نموذج الانحدار التالي، قياساً على (Choi et al. 2017; Dao et al. 2019; Liu 2019; Abbott et al. 2019):

$$|AQ_{it}| = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LVRG_{it} + \beta_4 GROWTH_{it} + \beta_5 EARNVOL_{it} + \beta_6 CFO_{it} + \beta_7 CFOVOL_{it} + \beta_8 LOSS_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} TENURE_{it} + INDUSRTY_INDICATORS + YEAR_INDICATORS + \epsilon$$

حيث أن:

قياس متغيرات النموذج
المتغير التابع:
جودة المراجعة <u>AQ</u> : ويتم قياسها بدلالة إدارة الأرباح قياساً على (Dao et al. 2019; Liu 2019; Abbott et al. 2019)، وسيعتمد الباحث في التحليل الأساسي للبحث على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح بدلالة نسبة ميلر، بينما سيعتمد في تحليل الحساسية على إدارة الأرباح الموجبة بدلالة نسبة ميلر، وإدارة الأرباح السالبة بدلالة نسبة ميلر، والقيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية.
المتغير المستقل
الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة <u>DIS</u> : ويتم قياسه من خلال متغير مؤشر Indicator Variable يساوي (١) إذا تم الإفصاح عن اسم المراجع في تقرير المراجعة للشركة في نهاية الفترة (t) ويأخذ قيمة (صفر) بخلاف ذلك. وقياساً على (Dao et al. 2019; Liu 2019; Abbott et al. 2019) نتوقع وجود علاقة سلبية بين DIS وإدارة الأرباح.
المتغيرات الرقابية
حجم الشركة <u>SIZE</u> : أظهر البحث المحاسبي (Dhole et al. 2016; Dao et al. 2019) أن الشركات كبيرة الحجم أقل احتمالاً للقيام بإدارة الأرباح، نظراً لتعرضها لمزيد من المتابعة من قبل أصحاب المصلحة، وبالتالي؛ تم استخدام متغير SIZE لرقابة حجم الشركة. ومن المتوقع أن يكون معامل متغير SIZE سلبياً. وقد تم قياس SIZE على أساس اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، قياساً على (Dhole et al. 2016; Dao et al. 2019).
الرافعة المالية <u>LVRG</u> : تشير نتائج البحث المحاسبي (Rutledge et al. 2014; Dao et al. 2019) إلى

وجود ارتباط إيجابي بين المستوى المرتفع لدرجة الرفع المالي وانتهاك شروط عقود الديون، مما ينتج عنه حوافز المديرين لإدارة الأرباح، وبالتالي تم ادراج نسبة الرافعة المالية لرقابة الخطر المالي. ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين LVRG وإدارة الأرباح. وقد تم قياس LVRG بنسبة إجمالي الالتزامات إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، قياساً على (Dao et al. 2019).

معدل نمو المبيعات GROWTH: أوضح البحث المحاسبي (Skinner and Sloan 2002) أن الشركات ذات النمو المرتفع لديها احتمال أكبر لإدارة الأرباح للوفاء بتوقعات المحللين الماليين أو تجاوزها، وبالتالي؛ تم استخدام معدل نمو المبيعات. ومن المتوقع وجود ارتباط إيجابي بين إدارة الأرباح ونمو المبيعات. وقد تم قياس GROWTH عن طريق التغير في المبيعات بين الفترة السابقة والفترة الحالية، قياساً على (Dao et al. 2019).

تقلب الأرباح EARNVOL: كشف البحث المحاسبي (Hribar and Nichols 2007; Dhole et al. 2016) عن أن تقلب الأرباح يؤدي إلى مستوى مرتفع من الاستحقاقات غير العادية، ولذلك تم ادراج تقلب الأرباح للنموذج كمتغير رقابي. ومن المتوقع أن تكون إشارة معامل EARNVOL إيجابية. وقد تم قياس EARNVOL عن طريق الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول خلال السنوات الثلاث السابقة، قياساً على (Dhole et al. 2016; Dao et al. 2019).

التدفقات النقدية التشغيلية CFO: نظراً لأن الشركات ذات الأداء الأفضل تكون أقل احتمالاً للقيام بإدارة الأرباح (Becker et al. 1998; Dao et al. 2019)، فمن المتوقع وجود علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية. وقد تم قياس CFO بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول نهاية الفترة، قياساً على (Becker et al. 1998; Dao et al. 2019).

العائد على الأصول ROA: تم استخدام معدل العائد على الأصول لرقابة الأداء المالي للشركة، فقد خلص البحث المحاسبي (Becker et al. 1998; Dao et al. 2019) إلى وجود علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح ومعدل العائد على الأصول، وقد تم قياس ROA بقسمة صافي الربح على متوسط الأصول خلال السنة، قياساً على (Becker et al. 1998; Dao et al. 2019).

تقلبات التدفقات النقدية التشغيلية CFOVOL: اتساقاً مع البحث المحاسبي (Choi et al. 2017) الذي تناول بالقياس وبالتحليل ممارسات إدارة الأرباح تم ادراج تقلب التدفق النقدي في نموذج البحث، ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين CFOVOL وممارسات إدارة الأرباح. وقد تم قياس CFOVOL عن طريق الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية خلال السنوات الثلاث السابقة، قياساً على (Choi et al. 2017; Dao et al. 2019).

الخسارة LOSS: أظهر البحث المحاسبي (Wang and Zhou 2015) أن الشركات التي تحقق خسائر تشغيلية أكثر احتمالاً لإدارة الأرباح، ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين الخسائر وممارسات إدارة

الأرباح. وقد تم قياس الخسائر من خلال متغير مؤشر يساوي (1) إذا حققت الشركة صافي دخل سلبي قبل العناصر الاستثنائية في نهاية الفترة (t) ويساوي (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Dao et al. 2019).

طول فترة الارتباط بين المراجع والشركة TENURE: أظهر البحث المحاسبي (Knechel and Vanstraelen 2007) نتائج مختلطة بشأن تأثير طول فترة الارتباط بين المراجع والشركة على جودة المراجعة، ولذلك تم استخدام TENURE في نموذج البحث، ولكن دون التنبؤ باتجاه العلاقة بينه وبين ممارسات إدارة الأرباح. وقد تم استخدام متغيرين ثنائيين لقياسه، بحيث يأخذ المتغير الأول TENURE1 القيمة (1) إذا استمر شريك المراجعة مع الشركة محل المراجعة لمدة تقل عن، أو تساوي عامين، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. ويأخذ المتغير الثاني TENURE2 القيمة (1) إذا استمر شريك المراجعة مع الشركة محل المراجعة لمدة تقل عن، أو تساوي، خمس سنوات، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (نمير 2017).

مؤشر الصناعة INDUSRTY_INDICATORS: لرقابة طبيعة النشاط؛ تم استخدام متغير مؤشر الصناعة. حيث يشار إلى قطاع العقارات بالرقم (1)، وإلى قطاع التشييد ومواد البناء بالرقم (2)، وإلى قطاع الأغذية والمشروبات بالرقم (3)، وإلى قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات بالرقم (4)، قياساً على (مندور 2016).

مؤشر السنة YEAR_INDICATORS: لرقابة الظروف العامة؛ تم استخدام متغير مؤشر السنة. حيث يشار إلى سنة (2014) بالرقم (1)، وإلى سنة (2015) بالرقم (2)، وإلى سنة (2016) بالرقم (3)، وإلى سنة (2017) بالرقم (4)، وإلى سنة (2018) بالرقم (5)، قياساً على (مندور 2016).

ثانياً: نموذج اختبار أثر جودة شريك المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة قياساً على (Choi et al. 2017; Dao et al. 2019; Liu 2019; Abbott et al. 2019):

$$|AQ_{it}| = \beta_0 + \beta_1 DIS_{it} + \beta_2 EXPERT_{it} + \beta_3 DISEXPRT_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 LVRG_{it} + \beta_6 GROWTH_{it} + \beta_7 EARNVOL_{it} + \beta_8 CFO_{it} + \beta_9 CFOVOL_{it} + \beta_{10} LOSS_{it} + \beta_{11} ROA_{it} + \beta_{12} TENURE_{it} + INDUSRTY_INDICATORS + YEAR_INDICATORS + \epsilon$$

حيث أن:

قياس متغيرات النموذج

جودة شريك المراجعة EXPER: أوضح البحث المحاسبي (الصيرفي 2017) أن الاعتماد على مراجع متخصص صناعياً يحسن من جودة الإفصاح ومن ثم جودة المراجعة، نتيجة زيادة معرفة المراجع بطبيعة نشاط الشركة، مما يحسن من قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية. وبالتالي تم قياس جودة شريك المراجعة بدلالة تخصصه الصناعي، واتساقاً مع (نمير 2017) استخدم لقياسه

الحصة السوقية لشريك المراجعة داخل سوق خدمات المراجعة في قطاع معين، وتم حسابها بإجمالي عدد عملا الشريك في القطاع إلى إجمالي عدد جميع شركاء المراجعة في هذا القطاع. ويأخذ القيمة (١) إذا حقق الشريك أعلى حصة سوقية على مستوى القطاع، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. بينما سيعتمد في تحليل الحساسية للبحث على قياسه بدلالة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة BIG4. فقد أوضح (Gounopoulos and Pham 2017) أن منشأة المحاسبة والمراجعة الأكبر حجماً (الشريكة مع BIG4) أكثر احتمالاً لاكتشاف التحريفات افي التقارير. وبالتالي؛ من المتوقع وجود علاقة سلبية جودة شريك المراجعة وممارسات إدارة الارياح. وقد تم قياس BIG4 من خلال متغير مؤشر يساوي (١) إذا تم مراجعة القوائم المالية للشركة من قبل إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الشريكة مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربع الكبرى ويساوي (صفر) بخلاف ذلك.

٤/٥/٦- الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة وأثر جودة شريك المراجعة على هذه العلاقة.

جدول رقم (٣) بعض الإحصاءات لوصفية لمتغيرات الدراسة عن الفترة مجمعة*

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
[MEM]	٥,٨٨٣٩	١٢,٥٩٦٤	٠,٠٠٢٩٤	١٥٨,٥٤
[DA]	٠,٠٩٣٢٩	٠,١١٢٥	٠,٠٠٠١٢	٠,٩٥١٩
DIS	٠,٤٢٣٩	٠,٤٩٤٩	٠	١
EXPERT	٠,٢٧٤٦	٠,٥٦٥	٠	٥
SIZE (مليون جنيه)	٢٠.٨٥٣,٧٨	٤٤٤٦,٣٥	٣١,٠٥٧	٣٦٢٢٥,٧٥
LVRG	٠,٤٤٦٣	٠,٤٦٠٦	٠,٠٠٠٨	٦,٢٨٩٤
GROWTH	٠,٤٠٧٣	٢,٦٨٣	١-	٤٦,٧٠٣
EARNVOL	٠,٠٣٨٣	٠,٠٣٩٨	٠,٠٠٠١	٠,٢٧٦٨
CFO	٠,٠٢٨٧٣	٠,١٤٥٣	١,٤٢٧-	١,١٩١٤
ROA	٠,٠٥٣٣	٠,٠٨٠٥	٠,٤٠٣٩-	٠,٥٤١٩
CFOVOL	٠,٠٧٩٧	٠,١١١٢	٠,٠٠١٢	٠,٩٤٥
LOSS	٠,١٧٣	٠,٣٧٨٩	٠	١
TENURE1	٠,٢٥٣٧	٠,٤٣٥٨	٠	١
TENURE2	٠,٥١٠٤	٠,٥٠٠٦	٠	١

* عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجمعة ٣٣٥ مشاهدة.

ويظهر الجدول رقم (٣) أن متوسط القيمة المطلقة لإدارة الأرباح (المتغير التابع في التحليل)، مقاسة بدلالة نسبة ميلر، بلغت (٥,٨٨) بانحراف معياري (١٢,٥٩)، ومقاسة بدلالة الاستحقاقات الاختيارية، بلغت (٠,٠٩٣) من إجمالي الأصول أول الفترة بانحراف معياري (٠,١١). وهي نسب متسقة مع نتائج البحث المحاسبي التي وجدت انتشار ممارسات إدارة الأرباح في الدول النامية والأسواق الناشئة نتيجة لضعف القوانين التي تحمي حقوق المستثمرين (Rusmin 2010؛ مندور ٢٠١٦؛ فودة ٢٠١٧). كما أن ٤٢,٣٩% من المشاهدات تم الإفصاح عن شريك المراجعة في تقرير المراجعة بانحراف معياري (٤٩%). أما بالنسبة للتخصص الصناعي لشريك المراجعة، فقد بلغ المتوسط الحسابي (٠,٢٧) عميل مراجعة بانحراف معياري (٠,٥٦). وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فقد بلغ متوسط حجم الشركات محل الدراسة (٢٠٨٥٣,٧٨) مليون جنيه بانحراف معياري (٤٤٤٦,٣٥) مليون جنيه، ومتوسط درجة الرفعة المالية للشركات (٤٤,٦%) بانحراف معياري (٤٦,٦%). وتتسق الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية الأخرى بشكل كبير مع البحث المحاسبي.

جدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة عن الفترة مجمعة*

المتغير	[MEM]	DA	DIS	EXPERT
[MEM]	١	٠,٠٣٧- (٠,٥٠٥)	***٠,١- (٠,٠٦٧)	٠,٠٣- (٠,٥٨٥)
DA	٠,٠١٧- (٠,٧٦١)	١	٠,٠٧٦ (٠,١١٦)	***٠,١٠٥- (٠,٠٥٤)
DIS	٠,٠٣٨- (٠,٤٨٦)	٠,٠٧٦ (٠,١٦٦)	١	*٠,٣٠ (٠,٠٠٠)
EXPERT	٠,٠٨٥ (٠,١٢)	***٠,١٠٥- (٠,٠٥٤)	*٠,٣٢٨ (٠,٠٠٠)	١

* عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجمعة ٣٣٥ مشاهدة.
-الأرقام المميزة بنجمة تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى أقل من ١% أو ٥% أو ١٠%، وأن الأرقام بين قوسين تشير إلى مستوى معنوية الارتباط.
-تمثل الأرقام في الجانب الأيسر من أعلى معامل ارتباط Pearson Correlation، بينما تمثل الأرقام في الجانب الأيمن من أسفل معامل ارتباط Spearman's rho

ويوضح جدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة. وتشير نتائج تحليل الارتباط إلى أن القيمة المطلقة لإدارة الأرباح، بدلالة نسبة ميلر، ترتبط ارتباطاً عكسياً معنوياً (وفقاً لارتباط Pearson وغير معنوي وفقاً لارتباط Spearman's) مع الإفصاح عن شريك المراجعة، وترتبط ارتباطاً عكسياً غير معنوي مع القيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية، وترتبط ارتباطاً عكسياً غير معنوي (وفقاً لارتباط Pearson وطردياً وفقاً لارتباط Spearman's) مع

التخصص الصناعي لشريك المراجعة. كما تشير نتائج تحليل الارتباط إلى أن القيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية ترتبط ارتباطاً طردياً غير معنوي مع الإفصاح عن شريك المراجعة، وترتبط ارتباطاً عكسياً معنويًا مع التخصص الصناعي لشريك المراجعة. وأخيراً، يرتبط الإفصاح عن شريك المراجعة ارتباطاً طردياً معنويًا مع تخصصه الصناعي.

٦/٥/٦- نتائج اختبار فرضي البحث:

تحقيقاً لهدف البحث واختبار فرضيه، تم الاعتماد على نماذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام تقدير الانحدار الحصين Robust Regression في تقدير معاملات نموذج الانحدار، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Stata Version 14.2، وتم استخدام قيمة P. Value للحكم على معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى معنوية ٥%. وفيما يلي عرض نتائج اختبار فرضي البحث:

١/٦/٥/٦- نتائج اختبار الفرض الأول للبحث:

يستهدف الفرض الأول اختبار العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة، ويوضح جدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار جودة المراجعة مقاسة بدلالة القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المحسوبة باستخدام نسبة ميلر على الإفصاح عن شريك المراجعة، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة.

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرض البحث الأول

المتغير	الإشارة المتوقعة	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P. Value	معامل تضخم التباين VIF
ثابت الانحدار	??	٣,٣١٢	٠,٢٨	٠,٧٧٧	
DIS	-	٤,٣٣٥-	٢,٠٢-	٠,٠٤٤	١,٨٣٧
SIZE	-	٠,٢٥٣٩	٠,٤٥	٠,٦٥٦	١,٤٠٧
LVRG	+	٨,١٤٥	١,٤٩	٠,١٣٧	١,٤٠٨
GROWTH	+	٠,٠٣٧١-	٠,٠١٩-	٠,٨٥٣	١,٠٦٣
EARNVOL	+	٦٥,١٩	٢,٠٩	٠,٠٣٧	١,١٢١
CFO	-	١١,١٥٣-	٢,٤٤-	٠,٠١٥	١,٣١٥٨
ROA	-	٦,٧٩٨-	٠,٥٤-	٠,٥٩٢	١,٣١٧
CFOVOL	-	٢٩,٤٢٥-	٢,١-	٠,٠٣٧	١,١٧٣
LOSS	+	٠,٦٦١-	٠,٢٢-	٠,٨٢٧	١,٢٤٤
TENURE1	??	٢,٨٥	١,٧٩	٠,٠٧٤	١,٤٢٦
TENURE2	??	٥,٤٨٤-	١,٩١-	٠,٠٥٧	١,٨٠١
INDUSRTY	تم أخذها في الحسبان				

YEAR	تم أخذها في الحسبان
إحصائيات النموذج	
قيمة F ١,٨٩	مستوى المعنوية P.Value ٠,٠٣٩٦
معامل التحديد المعدل R ² ٠,٠٤١٨	قيمة اختبار Durbin-Watson ١,٩٣٥

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٥) إلى معنوية النموذج في تفسير ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نسبة ميلر (المتغير التابع)؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) ١,٨٩ بمستوى معنوية (P.Value) أقل من ٥%. كما تبلغ قيمة إحصائية Durbin-Watson ١,٩٣٥ وهي قيمة قريبة جداً من القيمة (٢)؛ مما يدعم تحقق استقلالية البواقي في نموذج الانحدار، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. ومن جهة أخرى، نجد أن قيم معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات المستقلة أو الرقابية أقل من (١٠)؛ وبالتالي؛ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة أو الرقابية. كما يبلغ معامل التحديد المعدل (٤,١٨%) ويعني ذلك أن (٤,١٨%) من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نسبة ميلر يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة والرقابية؛ وهي: الإفصاح عن شريك المراجعة، وحجم الشركة، والرافعة المالية، ومعدل نمو المبيعات، وتقلب الأرباح، والتدفقات النقدية التشغيلية، والعائد على الأصول، وتقلب التدفقات النقدية التشغيلية، والخسارة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وطول فترة الارتباط بين المراجع والشركة. ويلاحظ انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو ما يتفق مع نتائج البحث المحاسبي (Choi et al. 2019; Dao et al. 2019; Liu 2019; Abbott et al. 2017) في مجال الإفصاح عن شريك المراجعة وإدارة الأرباح، بما يدعو على إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح.

واتساقاً مع فرض البحث الأول، توضح نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية للإفصاح عن شريك المراجعة على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر، مقارنة بعدم الإفصاح عن شريك المراجعة باستخدام اختبار (t) حيث كان معامل الانحدار لمتغير الإفصاح -٤,٣٣٥ وقيمة اختبار (t) -٢,٠٢ وقيمة P.Value ٠,٠٤٤؛ مما يشير إلى أن الشركات تحقق مستوى أقل من ممارسات إدارة الأرباح في ظل الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلى جودة مراجعة مرتفعة مقاسة بدلالة إدارة الأرباح. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الأول القائل بأن الإفصاح عن شريك المراجعة يؤثر على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وجاءت نتائج هذا الفرض متنسقة مع العديد من الدراسات (e.g., Carcello and Li 2013; Burke et al. 2019; Bell 2019; Dao et al. 2019) التي خلصت إلى وجود انخفاض معنوي في إدارة الأرباح والميل لتحقيق مستوى الأرباح المستهدفة في فترة ما بعد الإفصاح عن شريك المراجعة

مقارنة بفترة ما قبل الإفصاح، مما يشير إلى زيادة مستوى جودة المراجعة. ومن ناحية أخرى، جاءت نتائج هذا الفرض **مختلفة** مع العديد من الدراسات (e.g., Blay et al. 2014; Jiang 2015; Cunningham et al. 2019; Deng et al. 2019) التي لم تتوصل إلى وجود تأثير معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة. ويرى الباحث أن الإفصاح عن شريك المراجعة يعطي شريك المراجعة حافزاً قوياً لحماية سمعته من خسائر فشل المراجعة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة إدراك شريك المراجعة بالقابلية للمساءلة عن رأيه، وينعكس ذلك في شكل تأثير إيجابي على سلوك شريك المراجعة، وقد يؤدي تغيير سلوك شريك المراجعة إلى فعالية طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة، وبالتالي جودة مراجعة أفضل. ويتفق ذلك مع وجهة نظر كل من IAASB و PCAOB و EU.

وتسفر العديد من المتغيرات الرقابية على نتائج محاسبية متسقة مع البحث المحاسبي، فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير سلبي معنوي ($P.Value < 0.05$) لكل من التدفقات النقدية التشغيلية وتقلب التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر؛ ويرجع ذلك إلى أن الشركات التي تتمتع بتدفقات نقدية تشغيلية كبيرة ينخفض لديها الحافز نحو تطبيق ممارسات إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه البحث المحاسبي (Dao et al. 2019). ووجود تأثير إيجابي معنوي ($P.Value < 0.05$) لتقلب الأرباح على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر. ووجود تأثير إيجابي معنوي ($P.Value < 0.01$) لطول فترة الارتباط بين المراجع والشركة (عندما كانت فترة الارتباط لا تزيد عن سنتين)، ووجود تأثير سلبي معنوي ($P.Value < 0.01$) لطول فترة الارتباط بين المراجع والشركة (عندما كانت فترة الارتباط لا تزيد عن خمس سنوات)، على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر، ويتفق ذلك مع البحث المحاسبي (Knechel and Vanstraelen 2007) الذي يجادل بأن تدوير شريك المراجعة قد يكون طريقة أكثر فعالية لتحسين جودة المراجعة عندما تكون فترة الارتباط من سنتين إلى خمس سنوات. ومن المستغرب، وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين حجم الشركة والقيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر، وهي تتسق مع دراسة (Liu 2019) ودراسة (فودة ٢٠١٧)، حيث أوضح أن الشركات كبيرة الحجم قد تلجأ إلى القيام بممارسات إدارة الأرباح لتفادي التدخل الحكومي والتكاليف السياسية.

٢/٦/٥/٦ - نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث:

يستهدف الفرض الثاني اختبار مدى تأثير جودة شريك المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة. ولاختبار ذلك قام الباحث بإعادة اختبار نموذج الانحدار بعد إدراج متغير جودة شريك المراجعة مقاساً بتخصصه الصناعي (EXPERT)، بالإضافة إلى إدراج متغير

يمثل التفاعل بين متغير الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة شريك المراجعة (DISEXPERT). وللتحقق مما إذا كان لجودة شريك المراجعة تأثير على العلاقة السابقة، يتم الاعتماد على معامل الانحدار للمتغير الذي يمثل التفاعل بين الإفصاح عن شريك المراجعة وتخصصه الصناعي، بحيث إذا كان المعامل معنوياً إحصائياً دل ذلك على وجود تأثير لجودة شريك المراجعة على العلاقة السابقة.

ويوضح جدول رقم (٦) قيمة معامل التحديد المعدل والقوة التفسيرية للنموذج ككل، وقيم ومستوى معنوية معاملات نموذج الانحدار الخاص باختبار الفرض الثاني.

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرض البحث الثاني

المتغير	الإشارة المتوقعة	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P. Value	معامل تضخم التباين VIF
ثابت الانحدار	??	٢,٥٧٦-	٠,٢٠,٨٢٣-	٠,٥٩٤	
DIS	-	٥,٨١٩-	٢,١٧-	٠,٠٣١	٢,٣٣
EXPERT	-	٦,٩٥٨-	١,٤٣-	٠,١٥٣	٥,٥٠٦
DISEXPERT	??	٧,٠٣٥٩	١,٥١	٠,١٣٣	٦,٠٦٦
SIZE	-	٠,٥٩٤٣	٠,٩٩	٠,٣٢١	١,٥١٥
LVRG	+	٨,٢٥٩	١,٤٩	٠,١٣٨	١,٤١
GROWTH	+	٠,٠٥٣-	٠,٢٤-	٠,٨٠٨	١,٠٦٤
EARNVOL	+	٧١,٧٨٣	٢,٠١	٠,٠٤٥	١,١٧٩
CFO	-	٠,٩٣٥٧	٠,١٤	٠,٨٩	١,٣٣٩
ROA	-	٩,٨٨-	٠,٦٨-	٠,٤٩٥	١,٣٤٤
CFOVOL	-	٣٠,٣٧٥-	٢,٠٧-	٠,٠٣٩	١,١٨٠
LOSS	+	٠,٨٨٤٦-	٠,٢٧-	٠,٧٨٤	١,٢٥٠
TENURE1	??	٢,٧٥٢	١,٦٧	٠,٠٩٥	١,٤٣٠
TENURE2	??	٥,١١٩-	١,٨٨-	٠,٠٦	١,٨١٧
INDUSRTY	تم أخذها في الحسبان				
YEAR	تم أخذها في الحسبان				
إحصائيات النموذج					
قيمة F ١,٥٣			مستوى المعنوية P.Value ٠,٠٥٠٢		
معامل التحديد المعدل R ² ٠,٠٤٥٣			قيمة اختبار Durbin-Watson ١,٩٢١		

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) إلى معنوية النموذج في تفسير ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نسبة ميلر (المتغير التابع)؛ حيث تبلغ قيمة إحصائية (F) ١,٥٣ بمستوى معنوية (P.Value) أقل من ٥%. كما تبلغ قيمة إحصائية Durbin-Watson ١,٩٢١ وهي قيمة قريبة جداً من القيمة (٢)؛ مما يدعم تحقق استقلالية البواقي في نموذج الانحدار، أي عدم وجود

ارتباط ذاتي بين البواقي. ومن جهة أخرى، نجد أن قيم معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات المستقلة أو الرقابية أقل من (١٠)؛ وبالتالي؛ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة أو الرقابية. كما يبلغ معامل التحديد المعدل (٤,٥٣%) ويعني ذلك أن (٤,٥٣%) من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نسبة ميلر يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة والرقابية. ويلاحظ انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج بما يدعو على إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح.

واتساقاً مع نتائج اختبار الفرض الأول، توضح نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية للإفصاح عن شريك المراجعة على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر، مقارنة بعدم الإفصاح عن شريك المراجعة باستخدام اختبار (t) حيث كان معامل الانحدار لمتغير الإفصاح -٥,٨١٩٦ وقيمة اختبار (t) -٢,١٧ وقيمة P.Value ٠,٠٣١؛ مما يشير إلى أن الشركات تحقق مستوى أقل من ممارسات إدارة الأرباح في ظل الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلى جودة مراجعة مرتفعة مقاسة بدلالة إدارة الأرباح. وهو ما يؤيد قبول الفرض البديل الأول القائل بوجود علاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الجدول رقم (٦) إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين جودة شريك المراجعة والقيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر، باستخدام اختبار (t) حيث كان معامل الانحدار لمتغير الإفصاح -٦,٩٥٨ وقيمة اختبار (t) -١,٤٣ وقيمة P.Value ٠,١٥٣؛ وتشير هذه النتيجة إلى أن جودة شريك المراجعة (مقاسة بدلالة عدد العملاء) لا تؤثر في ممارسات إدارة الأرباح؛ مما يعني بدوره عدم تأثير جودة المراجعة.

وبالنسبة للتأثير المعدّل لجودة شريك المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة، تشير نتائج التحليل الإحصائي الجدول رقم (٦) إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين المتغير التفاعلي للإفصاح عن شريك المراجعة مع جودته وبتغير القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر، فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي ٧,٠٣٥٩ وقيمة اختبار (t) ١,٥١ وقيمة P.Value ٠,١٣٣؛ وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تأثير معنوي لجودة شريك المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة. وهو ما يعني عدم القدرة على رفض العدم، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل الثاني للبحث، القائل بأن تأثير الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يختلف باختلاف جودة شريك المراجعة نفسه.

وجاءت نتائج هذا الفرض مختلفة مع العديد من الدراسات (Balsam et al. 2003; Wang et al. 2015; Chi et al. 2017) التي خلصت إلى أن جودة شريك المراجعة تؤثر في جودة تكليف المراجعة ككل، وإلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة السابقة لشريك المراجعة بالعميل وجودة المراجعة. ويرى الباحث أن انخفاض مستوى الشفافية حول جودة شركاء المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية تؤدي إلى عدم وجود تأثير لجودتهم على ممارسات إدارة الأرباح. كما يمكن إرجاع ذلك إلى طريق قياس التخصص الصناعي في البحث بالحصة السوقية لعدد العملاء للشريك في القطاع إلى إجمالي عدد عملا القطاع، بما يدعو على استخدام الحصة السوقية لإيرادات العملاء للشريك إلى إجمالي إيرادات القطاع، أو اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول نهاية الفترة كمقاييس بديلة لقياس للتخصص الصناعي، أو غيرها من المقاييس في البحوث المستقبلية لاكتشاف تأثير جودة شريك المراجعة في البحث المحاسبي.

٣/٦/٥/٦-تحليل الحساسية:

بالنسبة لفرض البحث الأول، تم تحليل الحساسية من خلال تغيير طريقة قياس المتغير التابع جودة المراجعة، حيث تم الاعتماد مرة على إدارة الأرباح الموجبة (التي تهدف إلى زيادة الأرباح) المقاسة بدلالة نسبة ميلر ($MEM > 0$)، ومرة أخرى بناء على إدارة الأرباح السالبة (التي تهدف إلى تخفيض الأرباح) المقاسة بدلالة نسبة ميلر ($MEM < 0$)، وأخيرًا، تم الاعتماد على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية بناء على نموذج جونز المعدل. ويوضح جدول رقم (٧) قيم ومستوى معاملات الانحدار.

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرض البحث الاول									
DA			MEM<0			MEM>0			التابع
مستوى المعنوية P. Value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P. Value	قيمة اختبار z	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P. Value	قيمة اختبار z	معامل الانحدار β	المتغير
٠,٧٨٦	٠,٢٧-	٠,٠٣١-	٠,٩٢٥	٠,٠٩-	١,٢٧-	٠,٨٥٤	٠,٥٥	١١,٦	ثابت الانحدار
٠,٦٣٥	٠,٤٧	٠,٠٠٧٩	٠,٣٠٧	١,٢	٢,٧٥	٠,٠٣١	١,٨٨-	٥,٩١-	DIS
٠,٣٧٢	٠,٨٩	٠,٠٠٥	٠,٦٧٨	٠,٤٢-	٠,٢٩٢-	٠,٧٣٣	٠,١٢-	٠,١١٨-	SIZE
٠,٠٦٨	١,٨٢-	٠,٣٦-	٠,٢٧٨	١,٠٩-	٧,٥٧-	٠,٢٦١	١,١	١٠,٥٤	LVRG
٠,٤٣٢	٠,٨-	٠,٠٠٨-	٠,٨٨٨	٠,١٤	٠,٠٢٤	٠,٨١٢	٠,٢٤	٠,٢١١	GROWTH
٠,٠٠٥	٢,٨	٠,٤٣٨	٠,١٢٠	١,٥٦-	٦٧,٩٣-	٠,٠٩٣	١,٦٨	٥٣,٩٥	EARNVOL
٠,٠٠٠	٤,٤-	٠,٣٠٩-	٠,٦١٧	٠,٥٠-	٤,٧٦-	٠,٢	١,٢٨-	٧,٠٥-	CFO
٠,٠٠٣	٢,٩٦	٠,٢٤٩	٠,٥١٤	٠,٦٥	١١,٦	٠,٠٣٨	٠,٤٢	٦,٠٢	ROA
٠,٠٣٦	٢,١-	٠,١١٣-	٠,١٢٩	١,٥٢	٣٠,٠٣	٠,٠٢٨	١,٥٥-	٢٣,٨-	CFOVOL
٠,٣١٤	٠,٠١	٠,٠١٧	٠,٩٠١	٠,١٢	٠,٤٨	٠,٧١١	٠,٣٧-	١,٩٨-	LOSS

٠,٢٥١	١,١٥	٠,٠٢٦	٠,١٥٢	١,٤٣-	٣,٢٠٢-	٠,٣٦٩	٠,٩	٢,٠٦	TENURE1
٠,٣٥٥	٠,٩٣-	٠,٠٢٣-	٠,١٣٩	١,٤٨	٥,٢٢	٠,٢٦٤	١,١٢-	٤,٧٦-	TENURE2
تم أخذها في الحسبان									INDUSRTY
تم أخذها في الحسبان									YEAR
قيمة F ٣,٧٤			١٧٢			١٦٣			عدد المشاهدات
مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			١٦,٠٣			٤٢,٨٧			Wald chi ²
R ² ٠,١١٣١									

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وإدارة الأرباح الموجبة بدلالة نسبة ميلر كمقياس لجودة المراجعة، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير الإفصاح عن شريك المراجعة كان -٠,٥٩، وقيمة اختبار (Z) -١,٨، وقيمة المعنوية ٠,٠٣١، وبالتالي توجد علاقة سلبية ومعنوية بين الإفصاح عن شريك المراجعة وإدارة الأرباح الموجبة. وتشير هذه النتيجة إلى أنه في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة تكون الشركات أكثر احتمالاً لتحقيق مستوى منخفض من إدارة الأرباح التي تستهدف زيادة الربح، مما يعني بدوره أن الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلى ارتفاع جودة المراجعة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وإدارة الأرباح السالبة بدلالة نسبة ميلر كمقياس لجودة المراجعة، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير الإفصاح عن شريك المراجعة كان ٢,٧٥، وقيمة اختبار (Z) ١,٢، وقيمة المعنوية ٠,٣٠٧، وبالتالي توجد علاقة إيجابية وغير معنوية بين الإفصاح عن شريك المراجعة وإدارة الأرباح السالبة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الإفصاح عن شريك المراجعة لا يؤثر على الشركات عندما ترغب في القيام بممارسات إدارة الأرباح تستهدف تخفيض الربح، مما يعني بدوره أن الإفصاح عن شريك المراجعة لا يؤثر على جودة المراجعة في هذه الحالة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة والقيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية كمقياس لجودة المراجعة، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير الإفصاح عن شريك المراجعة كان ٠,٠٠٧٩، وقيمة اختبار (t) ٠,٤٧، وقيمة المعنوية ٠,٦٣٥، وبالتالي توجد علاقة إيجابية وغير معنوية بين الإفصاح عن شريك المراجعة والقيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية. وتشير هذه النتيجة إلى أنه في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة لا تتأثر القيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية بمقارنة بحالة عدم الإفصاح، مما يعني بدوره أن الإفصاح عن شريك المراجعة لا يؤثر في جودة المراجعة المقاسة بدلالة القيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية.

ويري الباحث أن اختلاف تأثير الإفصاح عن شريك المراجعة على جودة المراجعة المقاسة بدلالة نسبة ميلر (سلبى معنوي)، عن جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية (إيجابي غير معنوي)، قد يرجع إلى أن يكون مستوى التدقيق Scrutiny في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة كافٍ مقارنة مع حالة عدم الإفصاح، بما يقنع الإدارة باللجوء إلى إدارة الأرباح بناء على الأنشطة الحقيقية بدلاً من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية. لذلك؛ انعكس أثر الإفصاح عن شريك المراجعة في إدارة الأرباح بدلالة نسبة ميلر لما يتميز به من أنه يعكس إدارة الأرباح سواء على أساس الاستحقاقات الاختيارية أو الأنشطة الحقيقية بشكل متكافئ. إلى جانب ذلك، نظرًا لطبيعة الممارسة المهنية المصرية، قد تتصف مقاييس إدارة الأرباح بالتشويش Noisy، وقد لا توضح بشكل دقيق أنشطة إدارة الأرباح على الرغم من وجود مثل هذه الأنشطة. أو من الممكن إرجاع أسباب الاختلاف إلى أن يكون الاختبار الإحصائي غير كاف لإظهار الأدلة الإحصائية. بما يدعو على إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات التي يمكن أن تقيس وتفسر جودة المراجعة في البيئة المصرية.

بالنسبة لفرض البحث الثاني، تم تحليل الحساسية من خلال تغيير طريقة قياس متغير جودة شريك المراجعة، حيث تم الاعتماد على حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي إليها (المنشأة تنتمي إلى Big4 أو لا تنتمي)، ويتمثل متغير التفاعل الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة شريك المراجعة (DISBIG4). ويوضح جدول رقم (٨) قيم ومستوى معاملات الانحدار.

جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرض البحث الثاني

المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار Z	مستوى المعنوية P. Value
ثابت الانحدار	٦,٧٣-	٠,٥٧-	٠,٥٧١
DIS	١٥,٩١١-	٢,٤٨-	٠,٠١٣
BIG4	٨,٣١٩-	١,٦٢-	٠,١٠٥
DISBIG4	١٨,٧٢٥	٢,٠٨	٠,٠٣٨
SIZE	٠,٨٢١	١,٣	٠,١٩٥
LVRG	٨,٨٢٥	١,٦٢	٠,١٠٥
GROWTH	٠,٠٩١	٠,٤	٠,٦٨٩
EARNVOL	٦٣,٣٧	٢,١٠	٠,٠٣٦
CFO	١,٩٩	٠,٣	٠,٧٦٢
ROA	٧,٠٧٩-	٠,٥٧-	٠,٥٧٠
CFOVOL	٣١,٨٤-	٢,١٨-	٠,٠٢٩
LOSS	٠,٨٦٩-	٠,٢٨-	٠,٧٧٨
TENURE1	٣,٠٧٩	١,٩٧	٠,٠٤٩
TENURE2	٥,٨٠٩-	٢,٠١-	٠,٠٤٥

INDUSRTY	تم أخذها في الحسبان
YEAR	تم أخذها في الحسبان
عدد المشاهدات ٣٣٥	
٢٨,١٧ Wald chi ²	

واتساقاً مع نتائج اختبار الفرض الأول، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٨) وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية ($P.Value < 0.05$) للإفصاح عن شريك المراجعة على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر؛ مما يشير إلى أن الشركات تحقق مستوى أقل من ممارسات إدارة الأرباح في ظل الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة، مما يعني أن الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلى ارتفاع جودة مراجعة.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الجدول رقم (٨) إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية ($P.Value > 0.05$) بين جودة شريك المراجعة والقيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر؛ وتشير هذه النتيجة إلى أن جودة شريك المراجعة (مقاسة بدلالة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) لا تؤثر في ممارسات إدارة الأرباح؛ مما يعني بدوره عدم تأثير جودة المراجعة.

وبالنسبة للتأثير المعدّل لجودة شريك المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة، تشير نتائج التحليل الإحصائي الجدول رقم (٨) إلى وجود علاقة إيجابية وذو دلالة معنوية بين المتغير التفاعلي للإفصاح عن شريك المراجعة مع جودته ومتغير القيمة المطلقة لإدارة الأرباح المقاسة باستخدام نسبة ميلر، فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي ١٨,٧٢٥ وقيمة اختبار (z) ٢,٠٨ وقيمة المعنوية ٠,٠٣٨؛ وتشير ذلك إلى أن جودة شريك المراجعة قد خفضت من التأثير السلبي للإفصاح عن شريك المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، مما يعني بدوره أن جودة شريك المراجعة (مقاسة بدلالة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) قد خفضت من قوة العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة. وهو ما يعني قبول الفرض البديل الثاني للبحث القائل بأن العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة تختلف باختلاف جودة شريك المراجعة.

٥/٦- خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة واختبار ما إذا كان الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة يؤثر في جودة المراجعة، وعلى وجه التحديد؛ اختبار ما إذا كان الإفصاح عن شريك المراجعة يؤدي إلى انخفاض إدارة الأرباح بدلالة نسبة ميلر. كما استهدف البحث أيضاً اختبار تأثير جودة شريك المراجعة بدلالة تخصصه الصناعي على العلاقة السابقة. وذلك باستخدام عينة من شركات

المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة خمس سنوات ٢٠١٤-٢٠١٨.

وقد خلص الباحث إلى وجود اتفاق بين الهيئات التنظيمية والتشريعية بشأن أهمية الإفصاح عن شريك المراجعة. فقد تطلبت معايير المراجعة الدولية الإفصاح عن اسم شريك المراجعة في تقرير المراجعة، بينما تطلبت معايير المراجعة الأمريكية إعداد المراجع تقرير مستقل عن المشاركين في المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة، ويقدم هذا التقرير إلى PCAOB في موعد غايته ٣٥ يومًا من تاريخ إصدار تقرير المراجعة. وبالنسبة لمعايير المراجعة المصرية، فقد تركت الإفصاح عن شريك المراجعة أمرًا اختياريًا للمراجع بخلاف التوجه العالمي نحو هذا الأمر.

كما خلص الباحث إلى وجود رأيين متعارضين بشأن الإفصاح عن شريك المراجعة، أولهما مؤيد؛ ويرى أن هذا الإفصاح له دورًا تقييميًا، بسبب أنه يحسن من إدراك شريك المراجعة لقابليته للمساءلة، ويزيد من الشفافية حول عملية المراجعة؛ مما يؤثر في سلوك شريك المراجعة لتحسين جودة المراجعة. وثانيهما معارض؛ ويرى أن الإفصاح قد يزيد من التزامات شريك المراجعة، ويؤدي على عمليات مراجعة غير فعالة، وأكثر تحفظًا. ويزعم أيضًا أن معايير رقابة الجودة كافية، وأن لجان المراجعة على دراية بشركاء المراجعة، وبالتالي؛ فإن الإفصاح عن شريك المراجعة ليس ضروريًا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية (عدم وجود تأثير) للإفصاح عن شريك المراجعة على القيمة المطلقة لإدارة الأرباح بدلالة نسبة ميلر (القيمة المطلقة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية)؛ مما يعني بدوره أن الإفصاح عن شريك المراجعة يزيد من (لا يؤثر في) جودة المراجعة. ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير (وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية) لجودة شريك المراجعة مقاسة بتخصصه الصناعي في قطاع معين (مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي إليها) على العلاقة بين الإفصاح عن شريك المراجعة وجودة المراجعة. وأخيرًا، أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية (عدم وجود تأثير) للإفصاح عن شريك المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف زيادة الأرباح (ممارسات إدارة الأرباح التي تستهدف تخفيض الأرباح)؛ مما يعني بدوره أن الشركات تكون أكثر احتمالًا لتحقيق مستوى منخفض من إدارة الأرباح التي تستهدف زيادة الربح في حالة الإفصاح عن شريك المراجعة، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع جودة المراجعة.

واستنادًا إلى ما توصل إليه البحث في شقيه النظري والعملي، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة قيام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بإصدار معايير مراجعة تواكب التطورات في المعايير الدولية، والتي تتطلب الإفصاح الإلزامي عن شريك المراجعة في تقرير المراجعة، أو التطورات في المعايير الأمريكية التي تتطلب إصدار المراجع تقرير

عن المشاركين في المراجعة. وإن كان الباحث يعتقد بأن هذا الشكل سيعزل الولايات المتحدة الأمريكية عن الإجماع العالمي بشأن طريقة الإفصاح عن شريك المراجعة، فهي ليست مسألة رأي ولكنها أصبحت حقيقة موثقة ضرورة الإفصاح عن شريك المراجعة في تقرير المراجعة.

- ضرورة مراعاة لجنة المراجعة عند تعيين المراجعة ما إذا كان شريك المراجعة يفصح عن نفسه في تقرير المراجعة أم لا، بحيث تكافئ الشريك الذي يفصح عن نفسه، لما لذلك من أثر على زيادة الشفافية حول عملية المراجعة.

- على مستخدمي تقرير المراجعة مطالبة لجنة المراجعة والإدارة بالتحقق مما إذا كان شريك المراجعة الذي قام بأداء عملية المراجعة هو فعلاً من قام بالتوقيع على تقرير المراجعة.

- تكرار هذه الدراسة من خلال استخدام مقاييس بديلة لجودة المراجعة، على سبيل المثال؛ إدارة الأرباح الحقيقية، أو نوع رأي مراقب الحسابات، أو الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية.

- تكرار هذه الدراسة من خلال استخدام مقاييس بديلة لجودة شريك المراجعة، على سبيل المثال؛ طول مدة الارتباط بين المراجع وعملية، أو تغيير شريك المراجعة في سنة التقرير، تخصصه الصناعي مقاساً بطرق مختلفة.

- تكرار هذه الدراسة من خلال منهجية التصميم التجريبي باستخدام تقرير المراجع عن المشاركين في المراجعة لدراسة أثره على سلوك المستثمرين.

وبالنسبة لمجالات البحث المقترحة، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:

- أثر الإفصاح عن شريك المراجعة على أتعاب المراجعة، أو على عدم تماثل المعلومات، أو على إدارة الأرباح الحقيقية، أو على نوع رأي المراجع، أو مدى تأخر إصدار تقرير المراجعة.

- أثر الخصائص التشغيلية لعميل المراجعة على الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة.

- دراسة واختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن شريك المراجعة.

- أثر الإفصاح عن شريك المراجعة على قرار الاستثمار بالأسهم - دراسة تجريبية.

مراجع البحث

المراجع العربية

- الإبياري، هشام فاروق. ٢٠٠٥. **نحو آليات لتحسين التقدير الشخصي في المراجعة (مدخل مقترح ودراسة تجريبية)**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- _____. ٢٠٠٨. التخصص القطاعي لمراقب الحسابات والطبيعة الاقتصادية لسوق خدمة المراجعة في مصر - دراسة ميدانية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (١)، العدد (٢)، ص ٦٢-١.
- الباز، ماجد على. ٢٠١٧. العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح: مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري مع أدلة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد (٢١)، العدد (٤)، ص ٥٦٨-٦٢٤.
- الدويري، صفوت مصطفى. ٢٠١٢. أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة. **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد (١٦)، العدد (٤)، ص ٦٣٥-٧٤٤.
- الصيرفي، أسماء أحمد. ٢٠١٧. الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ٣٤٢-٣٩٢.
- الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠٠٨. **تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة**. معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠). متاح على: www.fra.gov.eg
- _____. ٢٠٠٨. **مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية**. معيار المراجعة المصري رقم (٢٢٠). متاح على: www.fra.gov.eg
- فودة، السيد أحمد. ٢٠١٧. العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المقيد بالبورصة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ٢٦٢-٣٣٩.
- مبارك، الرفاعي إبراهيم. ٢٠١١. جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية. **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، ص ١٦٩-٢٠١.

- مندور، محمد محمد. ٢٠١٦. أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ص ١١١٩-١١٧٢.
- نمير، أمينة رمضان. ٢٠١٧. تأثير إدارة مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على علاقة مستوى هذا الخطر بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد (١)، ص ٣٣٨-٣٩٢.
- يوسف، حنان إسماعيل؛ هشام محمد البراك؛ منار منصور الجريوع. ٢٠١٩. أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد (٣)، العدد (٣)، ص ٢٢٥-٢٩١.

المراجع الأجنبية:

- Abbott, L., Boland, C., Buslepp, W. L., and McCarthy, S. 2018. What's in a Name? The Impact of US Audit Partner Identification on Going Concern Audit Report Modifications. *Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3113890*
- ———., Buslepp, W. L., Gunny, K., and Mandell, A. 2019. The Effect of US Audit Partner Identification on Real Earnings Management. *Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3448800*
- Aobdia, D., Lin, C. J., and Petacchi, R. 2015. Capital Market Consequences of Audit Partner Quality. *The Accounting Review*, 90(6):2143-2176.
- Asare, S. K., and Wright, A. M. 2012. Investors', Auditors', and Lenders' Understanding of the Message Conveyed by the Standard Audit Report on the Financial Statements. *Accounting Horizons*, 26(2):193-217.
- Azizkhani, M., Monroe, G. S., and Shailer, G. 2013. Audit Partner Tenure and Cost of Equity Capital. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32(1):183-202.
- Bailey, R. L., Dickins, D., and Reisch, J. T. 2010. A Discussion of Public Identification of US Audit Engagement Partners: Who Benefits? Who Pays?. *International Journal of Disclosure and Governance*, 7(4):334-343.
- Balsam, S., Krishnan, J., and Yang, J. S. 2003. Auditor Industry Specialization and Earnings Quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(2):71-97.
- Basu, S., and Shekhar, S. 2018. What's in a Name? Reputation and Monitoring in the Audit Market. *Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2835228*
- Becker, C. L., DeFond, M. L., Jiambalvo, J., and Subramanyam, K. R. 1998. The Effect of Audit Quality on Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*, 15(1):1-24.

- Bédard, J., and Gendron, Y. 2010. Strengthening the Financial Reporting System: Can Audit Committees Deliver?. *International Journal of Auditing*, 14(2):174-210.
- Behn, B. K., Choi, J. H., and Kang, T. 2008. Audit Quality and Properties of Analyst Earnings Forecasts. *The Accounting Review*, 83(2):327-349.
- Bell, J. A. 2019. The Impact of Audit Engagement Partner Disclosure on Audit Outcomes in the United States. *PhD in Business Administration Dissertations*. https://digitalcommons.kennesaw.edu/phdba_etd/2
- Blay, A. D., Gooden, E. S., Mellon, M. J., and Stevens, D. E. 2019. The Effect of an Auditor Identity Disclosure Requirement on Audit Quality: An Experimental Examination Incorporating the Incremental Effect of a Signature Requirement. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*. In-Press.
- ———., Notbohm, M., Schelleman, C., and Valencia, A. 2014. Audit Quality Effects of an Individual Audit Engagement Partner Signature Mandate. *International Journal of Auditing*, 18(3):172-192.
- Brown, V. L., Gissel, J. L., and Vitalis, A. 2019. Mandatory Disclosure of Audit Engagement Partners: Insights from Practice. *Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2831730*
- Burke, J. J., Hoitash, R., and Hoitash, U. 2019. Audit Partner Identification and Characteristics: Evidence from US Form AP Filings. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 38(3):71-94
- Carcello, J. V., and Li, C. 2013. Costs and Benefits of Requiring an Engagement Partner Signature: Recent Experience in the United Kingdom. *The Accounting Review*, 88(5):1511-1546.
- ———., Aand Santore, R. 2015. Engagement Partner Identification: A Theoretical Analysis. *Accounting Horizons*, 29(2):297-311.
- Causholli, M., and Knechel, W. R. 2012. An Examination of the Credence Attributes of an Audit. *Accounting Horizons*, 26(4):631-656.
- Chen, C. Y., Lin, C. J., and Lin, Y. C. 2008. Audit Partner Tenure, Audit Firm Tenure, and Discretionary Accruals: Does Long Auditor Tenure Impair Earnings Quality?. *Contemporary Accounting Research*, 25(2):415-445.
- Chi, W., Lisic, L. L., Myers, L. A., Pevzner, M., and Seidel, T. A. 2019. The Consequences of Providing Lower Quality Audits at the Engagement Partner Level. *Journal of International Accounting Research*. In-Press.
- Choi, J. H., Kim, S., and Raman, K. K. 2017. Did the 1998 Merger of Price Waterhouse and Coopers & Lybrand increase audit quality?. *Contemporary Accounting Research*, 34(2):1071-1102.
- Cianci, A. M., Houston, R. W., Montague, N. R., and Vogel, R. 2017. Audit Partner Identification: Unintended Consequences on Audit Judgment. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 36(4):135-149.
- Cohen, D. A., Dey, A., and Lys, T. Z. 2008. Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre-and Post-Sarbanes-Oxley Periods. *The Accounting Review*, 83(3):757-787.
- Cole, C. J. 2014. Audit Partner Accountability and Audit Transparency: Partner Signature or Disclosure Requirement. *Journal of Accounting and Finance*, 14(2):84.

- Cunningham, L. M., Li, C., Stein, S. E., and Wright, N. S. 2019a. What's in a Name? Initial Evidence of US Audit Partner Identification Using Difference-in-Differences Analyses. *The Accounting Review*, In-Press.
- ———., Stein, S. E., and Wright, N. S. 2019b. Practitioner Summary Initial Evidence of US Audit Partner Identification in Form AP Shows Limited Impact on Audit Quality. *Current Issues in Auditing*. In-Press.
- Dao, M., Xu, H., and Liu, L. 2019. Impact of the Disclosure of Audit Engagement Partners on Audit Quality: Evidence from the USA. *International Journal of Auditing*, 23(1):112-124.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., and Sweeney, A. P. 1995. Detecting Earnings Management. *Accounting Review*, 193-225.
- DeFond, M., and Zhang, J. 2014. A Review of Archival Auditing Research. *Journal of Accounting and Economics*, 58(2-3):275-326.
- Demek, K. C., Kaplan, S. E., and Winn, A. 2019. Who Really Performs the Audit? Examining the Effects of Voluntary Disclosure of the Use of Other Auditors on Investors' Perceptions of Audit Quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*. In-Press.
- Deng, M., Kim, E., and Ye, M. 2019. Audit Partner Identification, Assignment, and the Market for Audit Talent. In *2019 Conference on the Convergence of Financial and Managerial Accounting Research*.
- DeZoort, T., Harrison, P., and Taylor, M. 2006. Accountability and Auditors' Materiality Judgments: The Effects of Differential Pressure Strength on Conservatism, Variability, and Effort. *Accounting, Organizations and Society*. 31(4-5):373-390.
- Dhole, S., Manchiraju, H., and Suk, I. 2016. CEO Inside Debt and Earnings Management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 31(4):515-550.
- Doxey, M., Lawson, J., Lopez, T. J., and Swanquist, Q. T. 2019. Do Investors Care Who Did the Audit? Early Evidence on the Informativeness of Form AP. *Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3221383*
- European Parliament and the Council of the European Union (EU). 2006. Directive 2006/43/EC of the European Parliament and of the Council of 17 May 2006 on Statutory Audits of Annual Accounts and Consolidated Accounts, Amending Council Directives 78/660/EEC and 83/349/EEC and Repealing Council Directive 84/253/EEC. *Official Journal of the European Union: Legislation* L157, 49:87-107.
- Francis, J. R., and Michas, P. N. 2013a. The Contagion Effect of Low-Quality Audits. *The Accounting Review*, 88(2):521-552.
- ———., ———., and Yu, M. D. 2013b. Office Size of Big 4 Auditors and Client Restatements. *Contemporary Accounting Research*, 30(4):1626-1661.
- Gounopoulos, D., and Pham, H. 2017. Credit Ratings and Earnings Management around IPOs. *Journal of Business Finance & Accounting*, 44(1-2):154-195.
- Graham, J. R., Harvey, C. R., and Rajgopal, S. 2005. The Economic Implications of Corporate Financial Reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 40(1-3):3-73.
- Gul, F. A., Wu, D., and Yang, Z. 2013. Do Individual Auditors Affect Audit Quality? Evidence from Archival Data. *The Accounting Review*, 88(6):1993-2023.

- Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. W., and Vulcheva, M. 2018. Consequences of Adopting an Expanded Auditor's Report in the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 23(4):1543-1587.
- Hermanson, D. R., and Houston, R. W. 2009. Evidence from the PCAOB's Second Inspections of Small Firms. *The CPA Journal*, 79(2):58.
- ———., ———., and Ye, Z. S. 2010. Accounting Restatements Arising from PCAOB Inspections of Small Audit Firms. *The CPA Journal*, 80(9):68-70.
- Hribar, P., and Craig Nichols, D. 2007. The Use of Unsigned Earnings Quality Measures in Tests of Earnings Management. *Journal of Accounting Research*, 45(5):1017-1053.
- Huddart, S., and Liang, P. J. 2003. Accounting in partnerships. *American Economic Review*, 93(2):410-414.
- ———., ———. 2005. Profit Sharing and Monitoring in Partnerships. *Journal of Accounting and Economics*. 40(1-3):153-187.
- Humphrey, C., Loft, A., and Woods, M. 2009. The Global Audit Profession and the International Financial Architecture: Understanding Regulatory Relationships at a Time of Financial Crisis. *Accounting, Organizations and Society*, 34(6-7):810-825.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) 2012. *Improving the Auditor's Report*. New York, NY: International Federation of Accountants.
- ———., 2016. *Discussion paper (August 2016) Integrated Reporting Working Group - Supporting Credibility and Trust in Emerging forms of External Reporting: Ten Key Challenges for Assurance Engagements*. New York, NY: International Federation of Accountants
- ———., 2015. *Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements. International Standard on Auditing (ISA) 700*. New York, NY: International Federation of Accountants
- ———., 2018. *Quality Control for an Audit of Financial Statements (ISA) 220*. New York, NY: International Federation of Accountants
- John, K., Liu, M., Sunder, J., Lin, K. C., Moore, J., Thevenot, M., and Verdi, R. 2017. Do Client Firms Benefit from Mandatory Engagement Partner Signature? *Journal Law Finance Accounting*. Available at: [https://af.polyu.edu.hk/media/6535/3_invited_kose_john_paper .pdf](https://af.polyu.edu.hk/media/6535/3_invited_kose_john_paper.pdf)
- Kim, O., and Verrecchia, R. E. 1994. Market Liquidity and Volume around Earnings Announcements. *Journal of Accounting and Economics*, 17(1-2):41-67.
- King, R. R., Davis, S. M., and Mintchik, N. 2012. Mandatory Disclosure of the Engagement Partner's Identity: Potential Benefits and Unintended Consequences. *Accounting Horizons*, 26(3):533-561.
- Knechel, W. R., and Vanstraelen, A. 2007. The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions. *Auditing: A journal of practice & theory*, 26(1):113-131.
- ———., ———., and Zerni, M. 2015. Does the Identity of Engagement Partners Matter? An analysis of Audit Partner Reporting Decisions. *Contemporary Accounting Research*, 32(4):1443-1478.
- Kothari, S. P., Leone, A. J., and Wasley, C. E. 2005. Performance Matched Discretionary Accrual Measures. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1):163-197.

- Lambert, T.A., B.L. Luippold, and C.M. Stefaniak. 2013. Audit Partner Disclosure: Potential Implication for Investor Reaction and Auditor Independence. *Working Paper. University of Massachusetts Amherst.*
- Landis, M., Jerris, S. I., and Braswell, M. 2011. An Account Analysis of PCAOB Inspection Reports for Triennially-Inspected Audit Firms. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, 9(3):11-22.
- Lee, H. S., Nagy, A. L., and Zimmerman, A. B. 2019. Audit Partner Assignments and Audit Quality in the United States. *The Accounting Review*. 94(2):297-323.
- Lee, K., and Levine, C. 2019. Audit Partner Identification and Audit Quality. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3450746.
- Lennox, C. S., and Wu, X. 2018. A Review of the Archival Literature on Audit Partners. *Accounting Horizons*, 32(2):1-35.
- Levin, J., and Tadelis, S. 2005. Profit Sharing and the Role of Professional Partnerships. *The Quarterly Journal of Economics*, 120(1):131-171.
- Liu, M. 2019. Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre-and Post Engagement Partner Signature Requirement Periods in the United Kingdom. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, In-Press.
- Liu, S. 2017. Does the Requirement of an Engagement Partner Signature Improve Financial Analysts' Information Environment in the United Kingdom?. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 49(1):263-281.
- Miller, James E. 2007. Detecting Earnings Management: A Tool for Practitioners and Regulators. *Published Doctoral Dissertation: Anderson University.*
- Pricewaterhousecoopers (PWC) Legal. 2010. *A Practical Guide to the Companies Act of 2006—A Guide for Busy Directors and Company Secretaries.* UK: CCH.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2018. *PCAOB Adopts Rules Requiring Disclosure of the Engagement Partner and Other Audit Firms Participating in an Audit.* Available at: <https://pcaobus.org/News/Releases/Pages/PCAOB-adopts-disclosure-rules-Form-AP-12-1515.aspx>
- ———., 2005. *Auditor's Reporting Model.* Standing Advisory Group Meeting, Panel Discussion. Available at: https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket029/02162005_SAG_Transcript.pdf
- ———., 2007. *Engagement team performance.* Standing Advisory Group Meeting, Panel Discussion. Available at: https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket029/06212007_SAG_Transcript.pdf
- ———., 2008. *Signing the Auditor's Report.* Standing Advisory Group Meeting, Panel Discussion. Available at: https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket029/10232008_SAG_Transcript.pdf
- ———., 2015. *Improving the Transparency of Audits: Rules to Require Disclosure of Certain Audit Participants on a New PCOAB form and Related Amendments to Auditing Standards.* PCAOB Release No. 2015 008. New York, NY: PCAOB
- ———., 2011. *Improving the Transparency of Audits: Proposed Amendments to PCAOB Auditing Standards and form 2. Concept release no. 2011–2007.* Available at: https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket029/PCAOB_Release_2011-007.pdf
- ———., 2013. *Statement on Preproposal on Improving Transparency through Disclosure of Engagement Partner and Certain Other Participants in Audits.*

Available *at:*
https://pcaobus.org/News/Speech/Pages/12042013_Doty_Transparency.aspx

- ———., 2009. *Requiring the Engagement Partner to Sign the Audit Report*.
Concept **Release** **No.** **2009-005.** **Available** **at:**
http://pcaobus.org/Rules/Rulemaking/Docket029/2009-07-28_Release_No_2009-005.pdf
- Reid, C. D., and Youngman, J. F. 2017. New Audit Partner Identification Rules May Offer Opportunities and Benefits. *Business Horizons*, 60(4):507-518.
- Robertson, J. C., and Houston, R. W. 2010. Investors' Expectations of the Improvement in the Credibility of Audit Opinions following PCAOB Inspection Reports with Identified Deficiencies. *Accounting and the Public Interest*, 10(1):36-56.
- Rusmin, R. 2010. Auditor Quality and Earnings Management: Singaporean Evidence. *Managerial Auditing Journal*, 25(7):618-638.
- Rutledge, R. W., Karim, K. E., and Luo, X. 2014. The Effects of SOX on Firms Audited by Big-4 versus Non-Big-4 Audit Firms. *Journal of Accounting and Finance*, 14(1):86-102.
- Schlueter, J. K., and Ratzinger-Sakel, N. V. 2019. Audit Partner Signature Disclosure Effects on Non-Professional Investors' Credibility Assessments and Liability Perceptions. *Available*
at:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3442568
- Skinner, D. J., and Sloan, R. G. 2002. Earnings Surprises, Growth Expectations, and Stock Returns or Do not Let an Earnings Torpedo Sink your Portfolio. *Review of accounting studies*, 7(2-3):289-312.
- United States. Department of the Treasury. Advisory Committee on the Auditing Profession. 2008. *Final Report of the Advisory Committee on the Auditing Profession to the US Department of the Treasury*. Department of the Treasury.
- Wang, Y., Yu, L., and Zhao, Y. 2015. The Association between Audit-Partner Quality and Engagement Quality: Evidence from Financial Report Misstatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 34(3):81-111.
- Wilson, A. B., Chapman, M., and Stott, D. M. 2019. The Effect of Audit Opinion Signature on a Jury's Perception of Negligence. *International Journal of Auditing*, 23(1):45-56.
- Zang, A. Y. 2012. Evidence on the Trade-off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management. *The Accounting Review*, 87(2):675-703.
- Zerni, M. 2012. Audit Partner Specialization and Audit Fees: Some Evidence from Sweden. *Contemporary Accounting Research*, 29(1):312-340.

